

الخلافة والمملك (م)

ابن تيمية (م)

سنة الولادة / سنة الوفاة

تحقيق عبد الرحمن محمد قاسم النجدي

الناشر مكتبة ابن تيمية

سنة النشر

مكان النشر

عدد الأجزاء ١

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله نستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله باب)

الخلافة والمملك وقتال أهل البغي (قال شيخ الإسلام أحمد بن تيمية قدس الله روحه

الحمد لله نستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ونشهد أن محمدا عبده ورسوله تسليما

أما بعد فهذه قاعدة مختصرة في وجوب طاعة الله ورسوله في كل حال على كل أحد وأن ما أمر الله به ورسوله من طاعة الله وولاة

الأمر ومناصحتهم واجب وغير ذلك من الواجبات قال الله تعالى { إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل إن الله نعما يعظكم به إن الله كان سميعا بصيرا } وقال الله تعالى { يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا } فأمر الله المؤمنين بطاعته وطاعة رسوله وأولي الأمر منهم كما أمرهم أن يؤدوا الأمانات

إلى أهلها وإذا حكموا بين الناس أن يحكموا بالعدل وأمرهم إذا تنازعوا في شيء أن يردوه إلى الله والرسول

قال العلماء الرد إلى الله هو الرد إلى كتابه والرد إلى الرسول بعد موته هو الرد إلى سنته قال الله تعالى { كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه وما اختلف فيه إلا الذين أوتوه من بعد ما جاءتهم البينات بغيا بينهم فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم } فجعل الله الكتاب الذي أنزله هو الذي يحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه وفي صحيح مسلم وغيره عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا قام يصلي بالليل يقول (اللهم رب جبرائيل وميكائيل

وإسرافيل فاطر السماوات والأرض عالم الغيب والشهادة أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون إهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم) وفي صحيح مسلم عن تميم الداري رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (الدين النصيحة الدين النصيحة الدين النصيحة) قالوا لمن يارسل الله قال (لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم)

وفي صحيح مسلم أيضا عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (إن الله يرضى لكم ثلاثا أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئا وأن تعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا وأن تناصحوا من ولاه الله أمركم) وفي السنن من حديث ابن مسعود رضي الله عنه وزيد بن ثابت رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (نضر الله امرأ سمع منا حديثا فبلغه إلى من لم يسمعه فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ورب حامل فقه غير فقيه ثلاث لا يغلب عليهن قلب مسلم إخلاص العمل لله ومناصحة ولاة الأمور ولزوم جماعة المسلمين فإن دعوتهم تحيط من ورائهم) و (يغلب) بالفتح هو المشهور ويقال غلب صدره فغل إذا كان ذا غش وضغن وحقد أي قلب المسلم لا يغلب على هذه الخصال الثلاثة وهي الثلاثة المتقدمة في قوله (إن الله يرضى لكم ثلاثا أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئا وأن تعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا وأن تناصحوا من ولاه الله أمركم) فإن الله إذا

كان يرضاها لنا لم يكن قلب المؤمن الذي يحب ما يحبه الله يغلب عليها يبغضها ويكرها فيكون في قلبه عليها غل بل يحبها قلب المؤمن ويرضاها وفي صحيح البخاري ومسلم وغيرهما عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال بايعنا رسول الله

صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره وعلى أثره علينا وعلى أن لا ننازع الأمر أهله وعلى أن نقول أو نقوم بالحق أينما كنا لا نخاف في الله لومة لائم وفي الصحيحين أيضا عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال (على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره إلا أن يؤمر بمعصية فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة) وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (عليك بالسمع والطاعة في عسرك ويسرك ومنشطك ومكرهك وأثرة عليك) ومعنى قوله (وأثرة عليك) (وأثرة علينا) أي وإن استأثر ولاية الأمور عليك فلم ينصفوك ولم يعطوك حقك كما في الصحيحين عن أسيد بن حضير رضي الله عنه أن رجلا من الأنصار خلا برسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ألا تستعملني كما استعملت فلانا فقال (إنكم ستلقون بعدي أثره فاصبروا حتى تلقوني على الخوض) وهذا كما في الصحيحين عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (إنها تكون بعدي أثره وأمر تنكرونها) قالوا

يارسول الله كيف تأمر من أدرك منا ذلك قال تؤدون الحق الذي عليكم وتسألون الله الذي لكم (وفي صحيح مسلم عن وائل بن حجر رضي الله عنه قال سأل سلمة بن يزيد الجعفي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يارسول الله إن قامت علينا أمراء يسألوننا حقهم ويمنعونا حقنا فما تأمرنا فأعرض عنه ثم سألته فأعرض ثم سألته في الثانية أو في الثالثة فحدثه الأشعث بن قيس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (إسمعوا وأطيعوا فإنما عليهم ما حملوا وعليكم ما حملتم) فذلك ما أمر الله به ورسوله من طاعة ولاة الأمور ومناصحتهم هو واجب على المسلم وإن استأثروا عليه وما نهي الله عنه ورسوله من معصيتهم فهو محرم عليه وإن أكره عليه **فصل** وما أمر الله به ورسوله من طاعة ولاة الأمور ومناصحتهم واجب على الإنسان وإن لم يعاهدهم عليه وإن لم يحلف لهم الأيمان المؤكدة كما يجب عليه الصلوات الخمس والزكاة والصيام وحج البيت وغير ذلك مما أمر الله به ورسوله من الطاعة فإذا حلف على ذلك كان ذلك توكيدا وتثبيتا لما أمر الله به ورسوله من طاعة ولاة الأمور ومناصحتهم فالحالف على هذه

الأمور لا يحل له أن يفعل خلاف المحلوف عليه سواء حلف بالله أو غير ذلك من الأيمان التي يحلف بها المسلمون فإن ما أوجبه الله من طاعة ولاة الأمور ومناصحتهم واجب وإن لم يحلف عليه فكيف إذا حلف عليه وما نهي الله ورسوله عن معصيتهم وغشهم محرم وإن لم يحلف على ذلك وهذا كما أنه إذا حلف ليصلين الخمس وليصومن شهر رمضان أو ليقضين الحق الذي عليه

ويشهدن بالحق فإن هذا واجب عليه وإن لم يحلف عليه فكيف إذا حلف عليه وما نهي الله عنه ورسوله من الشرك والكذب وشرب الخمر والظلم والفواحش وغش ولاة الأمور والخروج عما أمر الله به من طاعتهم هو محرم وإن لم يحلف عليه فكيف إذا حلف عليه ولهذا من كان حالفا على ما أمر الله به ورسوله من طاعة ولاة الأمور ومناصحتهم أو الصلاة أو الزكاة أو صوم رمضان أو أداء الأمانة والعدل ونحو ذلك لا يجوز لأحد أن يفتيه بمخالفة ما حلف عليه والحنث في يمينه ولا يجوز له أن يستفتي في ذلك ومن أفتى مثل هؤلاء بمخالفة ما حلفوا عليه والحنث في أيمانهم فهو مفتر على الله الكذب مفت بغير دين الإسلام بل لو أفتى آحاد العامة بأن يفعل خلاف ما حلف عليه من الوفاء في عقد بيع أو نكاح أو إجارة أو غير ذلك مما يجب عليه الوفاء به من

العقود التي يجب الوفاء بها وإن لم يحلف عليها فإذا حلف كان أوكد فمن أفتى مثل هذا بجواز نقض هذه العقود والحنث في يمينه كان مفتريا على الله الكذب مفتيا بغير دين الإسلام فكيف إذا كان ذلك في معاقدة ولاة الأمور التي هي أعظم العقود التي أمر الله بالوفاء بها وهذا كما أن جمهور العلماء يقولون يمين المكروه بغير حق لا ينعقد سواء كان بالله أو بالنذر أو الطلاق أو العتاق وهذا مذهب مالك والشافعي وأحمد ثم إذا أكره ولي الأمر الناس على ما يجب عليهم من طاعته ومناصحته وحلفهم على ذلك لم يجز لأحد أن يأذن لهم في ترك ما أمر الله به ورسوله من ذلك ويرخص لهم في الحنث في هذه الأيمان لأن ما كان واجبا بدون اليمين فاليمين تقويه لا تضعفه ولو قدر أن صاحبها أكره عليها ومن أراد أن يقول بلزوم المحلوف مطلقا في بعض الأيمان لأجل تخليف ولاة الأمور أحيانا قيل له وهذا يرد عليك فيما تعتقده في يمين المكروه فإنك تقول لا يلزم وإن حلف بها ولاة الأمور ويرد عليك في أمور كثيرة تفتي بها في الحيل مع ما فيه من معصية الله تعالى ورسوله ولاة الأمور

وأما أهل العلم والدين والفضل فلا يرخصون لأحد فيما نهي الله عنه من معصية ولاة الأمور وغشهم والخروج عليهم بوجه من الوجوه كما قد عرف من عادات أهل السنة والدين قديما وحديثا ومن سيرة غيرهم وقد ثبت في الصحيح عن بن عمر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال (ينصب لكل غادر لواء يوم القيامة عند أسته بقدر غدره) قال وإن من أعظم الغدر يعني بإمام المسلمين وهذا حدث به عبد الله بن عمر لما قام قوم من أهل المدينة يخرجون عن طاعة ولي أمرهم ينقضون بيعته وفي صحيح مسلم عن نافع قال جاء عبد الله بن عمر إلى عبد الله بن مطيع حين كان من أمر الحرة ما كان زمن يزيد بن معاوية فقال اطرحوا لأبي

عبد الرحمن وسادة فقال إني لم آتكم لأجل أن أتيتكم لأحدثكم حديثا سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (من خلع يدا لقي الله يوم القيامة ولا حجة له ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية) وفي الصحيحين عن بن عباس رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من رأى من أميره شيئا يكرهه فليصبر عليه فإنه ليس أحد من الناس يخرج من السلطان شبرا فمات عليه إلامات ميتة جاهلية) وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال (من خرج من الطاعة وفارق الجماعة فمات مات ميتة جاهلية ومن قاتل تحت راية عمية يغضب لعصبية

أو يدعو إلى عصبية أو ينصر عصبية فقتل فقتله جاهلية) وفي لفظ (ليس من أمتي من خرج على أمتي يضرب برها وفاجرها ولا يتحاشا من مؤمنها ولا يوفي لذي عهدا فليس مني ولست منه)

فالأول هو الذي يخرج عن طاعة ولي الأمر ويفارق الجماعة والثاني هو الذي يقاتل لأجل العصبية والرياسة لا في سبيل الله كأهل الأهواء مثل قيس ويمن والثالث مثل الذي يقطع الطريق فيقتل من لقيه من مسلم وذمي ليأخذ ماله وكالحروية المارقين الذين قاتلهم علي بن أبي طالب الذي قال فيهم النبي صلى الله عليه وسلم (يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم وقراءته مع قراءتهم يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية أينما لقيتموهم فاقتلوهم فإن في قتلهم أجرا عند الله لمن قتلهم يوم القيامة)

وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بطاعة ولي الأمر وإن كان عبدا حبشيا كما في صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة) وعن أبي ذر قال (أوصاني خليلي أن اسمعوا وأطيعوا ولو كان حبشيا مجدع

الأطراف) وعن البخاري (ولو لحبشي كان رأسه زبيبة) وفي صحيح مسلم عن أم الحصين رضي الله عنها أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم بحجة الوداع وهو يقول (ولو استعمل عبدا يقودكم بكتاب الله اسمعوا وأطيعوا) وفي رواية (عبد حبشي مجدع) وفي صحيح مسلم عن عوف بن مالك رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم وتصلون عليهم ويصلون عليكم وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم) قلنا يارسول الله أفلا ننايذهم بالسيف عند ذلك قال (لا ما أقاموا فيكم الصلاة لا ما أقاموا فيكم الصلاة ألا من ولي عليه وآل فرآه يأتي شيئا من معصية فليكره ما يأتي

من معصية الله ولا ينزعن يدا من طاعة)

وفي صحيح مسلم عن عبد الله بن عمر رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (إن المقسطين عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن وكلتا يديه يمين الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما ولوا) وفي صحيح مسلم عن عائشة رضى الله عنها أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (اللهم من ولي من أمر أمتي شيئا فشق عليهم فاشقق عليه ومن ولي من أمر أمتي شيئا فرفق بهم فارفق به) وفي الصحيحين عن الحسن البصري قال عاد عبد الله بن زياد معقل بن يسار في مرضه الذى مات فيه

فقال له معقل إني محدثك حديثا سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (ما من عبد يسترعيه الله رعية يموت يوم يموت وهو غاش لرعيته إلا حرم الله عليه الجنة) وفي رواية لمسلم (ما من أمير يلي من أمر المسلمين شيئا ثم لا يجهد لهم وينصح إلا لم يدخل معهم الجنة)

وفي الصحيحين عن بن عمر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال (ألا كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته والرجل راع على أهل بيته وهو مسئول عنهم والمرأة راعية على بيت بعلها وهي مسئولة عنه والعبد راع على مال سيده وهو مسئول عنه ألا كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته) وفي الصحيحين عن علي رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث جيشا وأمر عليهم رجلا فأوقد نارا فقال ادخلوها فأراد الناس أن يدخلوها وقال الآخرون إنا فررنا منها فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال للذين أرادوا أن يدخلوها (لو دخلتموها لم تزالوا فيها إلى يوم القيامة وقال للآخرين قولا حسنا وقال لا طاعة في معصية الله إنما الطاعة في المعروف

فصل

قال الله تعالى (وما خلقت الجن والانس إلا ليعبدون) وقال الله تعالى (وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بإذن الله) (من يطع الرسول فقد أطاع الله) وقال تعالى (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما) وقال تعالى (قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم) وقال تعالى (يوم تقلب وجوههم في النار يقولون ياليتنا أطعنا الله وأطعنا الرسول وقالوا ربنا إنا أطعنا سادتنا وكبرائنا فأضلونا السبيل ربنا آثم ضعفين من العذاب والعنهم لعنا كبيرا) وقال تعالى (ومن يطع الله والرسول فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن

أولئك رفيقا)

فطاعة الله ورسوله واجبة على كل أحد وطاعة ولاية الأمور واجبة لأمر الله بطاعتهم فمن أطاع الله ورسوله بطاعة ولاية الأمر لله فأجره على الله ومن كان لا يطيعهم إلا لما يأخذه من الولاية والمال فإن أعطوه أطاعهم وإن

منعوه عصاهم فماله في الآخرة من خلاق وقد روى البخارى ومسلم عن أبى هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم رجل على فضل ماء بالفلاة يمنع من بن السبيل ورجل بايع رجلا بسعة بعد العصر فحلف له بالله لأخذها بكذا وكذا فصدقه وهو غير ذلك ورجل بايع إماما لا يبايعه إلا لدنيا فإن أعطاه منها وفى وإن لم يعطه منها لم يف

(١) وقال قدس الله روحه بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليما قاعدة

قال النبي صلى الله عليه وسلم (خلافة النبوة ثلاثون سنة ثم يؤتي الله ملكه أو الملك من يشاء) لفظ أبي داود من رواية عبد الوارث والعوام (تكون الخلافة ثلاثون عاما ثم يكون الملك) تكون الخلافة ثلاثين سنة ثم تصير ملكا (وهو حديث مشهور من رواية حماد بن سلمة وعبد الوارث بن سعيد والعوام بن حوشب وغيره عن سعيد بن جهمان عن سفينة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه أهل السنن كأبى داود وغيره واعتمد عليه الإمام أحمد وغيره في تقرير خلافة الخلفاء الراشدين الأربعة وثبته أحمد واستدل به على من توقف في خلافة علي من

٣٢ ١٨ - ١

أجل افتراق الناس عليه حتى قال أحمد من لم يربع بعلي في الخلافة فهو أضل من حمار أهله ونهى عن مناكحته وهو متفق عليه بين الفقهاء وعلماء السنة وأهل المعرفة والتصوف وهو مذهب العامة

وإنما يخالفهم في ذلك بعض (أهل) الأهواء من أهل الكلام ونحوهم كالرافضة الطاعنين في خلافة الثلاثة أو الخوارج الطاعنين في خلافة الصهرين المنافيين عثمان وعلي أو بعض الناصبة النافين لخلافة علي أو بعض الجهال من المتسننة الواقفين في خلافته ووفاء النبي صلى الله عليه

وسلم كانت في شهر ربيع الأول سنة إحدى عشرة من هجرته وإلى عام ثلاثين سنة كان إصلاح
إبن رسول الله صلى الله عليه وسلم الحسن بن علي السيد بين فئتين من المؤمنين بنزوله عن الأمر
عام إحدى وأربعين في شهر جمادى الأولى وسمي عام الجماعة لاجتماع الناس على معاوية وهو
أول الملوك

وفي ١٤ حديث الذي رواه مسلم (ستكون خلافة نبوة ورحمة ثم يكون ملك ورحمة ثم يكون
ملك وجبرية ثم يكون ملك عضوض) وقال صلى الله عليه وسلم في الحديث المشهور في السنن
وهو صحيح (إنه من يعيش منكم بعدى فسيرى اختلافا كثيرا عليكم بسنتي وسنة الخلفاء
الراشدين المهديين من بعدى تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل
بدعة ضلالة

ويجوز تسمية من بعد الخلفاء الراشدين خلفاء وإن كانوا ملوكا ولم يكونوا خلفاء الأنبياء بدليل ما
رواه البخاري ومسلم في صحيحيهما عن أبي هريرة رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال (كانت بنو إسرائيل يسوسهم الأنبياء كلما هلك نبي خلفه نبي وأنه لا نبي بعدى
وستكون خلفاء فتكثر قالوا فما تامرنا قال فوا ببيعة الأول فالأول ثم أعطوهم حقهم فإن الله
سألهم عما استرعاهم (فقلوه) فتكثر (دليل على من سوى الراشدين فإنهم لم يكونوا كثيرا
وأیضا قوله (فوا ببيعة الأول فالأول (دل على أنهم يختلفون والراشدون لم يختلفوا وقوله)
فأعطوهم حقهم فإن الله سألهم عما استرعاهم (دليل على مذهب أهل السنة في إعطاء الأمراء
حقهم من المال والمغنم وقد ذكرت في غير هذا الموضوع أن مصير الأمر إلى الملوك ونوابهم من
الولاية والقضاة والأمراء ليس لنقص فيهم فقط بل لنقص في الراعي والرعية جميعا فإنه (كما
تكونون يول عليكم) وقد قال الله تعالى (وكذلك نولي بعض الظالمين بعضا)
وقد استفاد وتقرر في غير هذا الموضوع ما قد أمر به صلى الله عليه وسلم من طاعة الأمراء في
غير معصية الله ومناصحتهم والصبر عليهم في حكمهم وقسمهم والغزو معهم والصلاة خلفهم
ونحو ذلك

من متابعتهم في الحسنات التي لا يقوم بها الأهم فإنه من باب التعاون على البر والتقوى وما نهي
عنه من تصديقهم بكذبهم وإعانتهم على ظلمهم وطاعتهم في معصية الله ونحو ذلك مما هو من
باب التعاون على الإثم والعدوان

وما أمر به أيضا من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لهم ولغيرهم على الوجه المشروع وما

يدخل في ذلك من تبليغ رسالات الله إليهم بحيث لا يترك ذلك جبنا ولا بخلا ولا خشية لهم ولا اشتراء للثمن القليل بآيات الله ولا يفعل أيضا للرئاسة عليهم ولا على العامة ولا للحسد ولا للكبر ولا للرياء لهم ولا للعامة ولا يزال المنكر بما هو أنكر منه بحيث يخرج عليهم بالسلاح وتقام الفتن كما هو معروف من أصول أهل السنة والجماعة كما دلت عليه النصوص النبوية لما في ذلك من الفساد الذي يرى على فساد ما يكون من ظلمهم بل يطاع الله فيهم وفي غيرهم ويفعل ما أمر به ويترك ما نهى عنه وهذه جملة تفصيلها يحتاج إلى بسط كثير والغرض هنا بيان جماع الحسنات والسيئات الواقعة بعد خلافة النبوة في الإمارة وفي تركها فإنه مقام خطر وذلك أن خبره بانقضاء خلافة النبوة فيه الذم للملك والعيب له لاسيما وفي حديث أبي

بكرة أنه استاء للرؤيا وقال (خلافة نبوة ثم يؤتي الله الملك من يشاء) ثم النصوص الموجبة لنصب الأئمة والأمراء وما في الأعمال الصالحة التي يتولونها من الثواب حمد لذلك وترغيب فيه فيجب تخليص محمود ذلك من مذمومه وفي حكم اجتماع الأمرين وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال (إن الله خيرني بين أن أكون عبدا رسولا وبين أن أكون نبيا ملكا فاخترت أن أكون عبدا رسولا)

فإذا كان الأصل في ذلك شوب الولاية من الامارة والقضاء والملك هل هو جائز في الأصل والخلافة مستحبة أم ليس بجائز إلا الحاجة من نقص علم أو نقص قدرة بدونه فنتج بأنه ليس بجائز في الأصل بل الواجب خلافة النبوة لقوله صلى الله عليه وسلم (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ وإياكم ومحدثات الأمور فكل بدعة ضلالة) بعد قوله (من يعيش منكم بعدي فسيرى اختلافا كثيرا) فهذا أمر وتحضيض على لزوم سنة الخلفاء وأمر بالإستمسك بها وتحذير من المحدثات المخالفة لها وهذا الأمر منه والنهي دليل بين في الوجوب

ثم اختص من ذلك قوله (إقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر) فهذان أمر بالإقتداء بهما والخلفاء الراشدون أمر بلزوم سنتهم وفي هذا تخصيص للشيخين من وجهين أحدهما أن السنة ماسنوه للناس وأما القدوة فيدخل فيها الإقتداء بهما فيما فعلاه مما لم يجعلوه سنة

الثاني أن السنة أضافها إلى الخلفاء لا إلى كل منهم فقد يقال إما ذلك فيما اتفقوا عليه دون ما

انفرد به بعضهم وأما القدوة فعين القدوة بهذا وبهذا وفي هذا الوجه نظر
ويستفاد من هذا أن ما فعله عثمان وعلى من الاجتهاد الذي سبقهما بما هو افضل منه أبو بكر
وعمر ودلت النصوص وموافقة جمهور الأمة على رجحانه وكان سببه افتراق الأمة لا يؤمر
بالإقتداء بهما فيه إذ ليس ذلك من سنة الخلفاء وذلك أن ابا بكر وعمر ساسا الأمة بالرغبة
والرهبة وسلما من التأويل في الدماء والأموال وعثمان رضى الله عنه غلب الرغبة وتأول في
الأموال وعلي غلب الرهبة وتأول في الدماء وأبو بكر وعمر كمل زهدهما في المال والرياسة
وعثمان كمل زهده في الرياسة وعلي كمل زهده في المال

وأیضا فكون النبي صلى الله عليه وسلم استاء للملك بعد خلافة النبوة دليل على أنه متضمن
ترك بعض الدين الواجب
وقد يحتج من يجوز الملك بالنصوص التي منها قوله لمعاوية (إن ملكك فأحسن) ونحو ذلك وفيه
نظر ويحتج بأن عمر أقر معاوية لما قدم الشام على ما رآه من أبهة الملك لما ذكر له المصلحة فيه
فإن عمر قال لا آمرك ولا أهلك ويقال في هذا إن عمر لم ينهه لا أنه أذن له في ذلك لان معاوية
ذكر وجه الحاجة إلى ذلك ولم يثق عمر بالحاجة فصار محل اجتهاد في الجملة
فهذان القولان متوسطان ان يقال الخلافة واجبة وإنما يجوز الخروج عنها بقدر الحاجة أو إن يقال
يجوز قبولها من الملك بما ييسر فعل المقصود بالولاية ولا يعسره إذ ما يبعد المقصود بدونه لا بد
من اجازته وأما (ملك) فإيجابه أو استحبابه محل اجتهاد
وهنا طرفان أحدهما من يوجب ذلك في كل حال وزمان وعلى كل أحد ويذم من خرج عن ذلك
مطلقا أو حاجة كما هو حال أهل البدع من الخوارج والمعتزلة وطوائف من المتسنة والمتزهدة
والثاني

من يبيح الملك مطلقا من غير تقييد بسنة الخلفاء كما هو فعل الظلمة والإباحية وأفراد المرجئة
وهذا تفصيل جيد وسيأتي تمامه وتحقيق الأمر أن يقال انتقال الأمر عن خلافة النبوة إلى الملك
إما أن يكون لعجز العباد عن خلافة النبوة أو اجتهاد سائق أو مع القدرة على ذلك علما وعملا
فإن كان مع العجز علما أو عملا كان ذو الملك معذورا في ذلك وإن كانت خلافة النبوة واجبة
مع القدرة كما تسقط سائر الواجبات مع العجز كحال النجاشي لما اسلم وعجز عن اظهار ذلك
في قومه بل حال يوسف الصديق تشبه ذلك من بعض الوجوه لكن الملك كان جائزا لبعض
الأنبياء كداود وسليمان ويوسف

وإن كان مع القدرة علما وعملا وقدر أن خلافة النبوة مستحبة ليست واجبة وإن اختيار الملك جائز في شريعتنا كجوازه في غير شريعتنا فهذا التقدير إذا فرض أنه حق فلا اثم على الملك العادل أيضا

وهذا الوجه قد ذكره القاضي أبو يعلى في المعتمد لما تكلم في تثبيت خلافة معاوية وبنى ذلك على ظهور إسلامه وعدالته وحسن سيرته وأنه ثبتت إمامته بعد موت علي لما عقدها الحسن له وسمى ذلك عام الجماعة وذكر حديث عبد الله بن مسعود (تدور رحا الإسلام على رأس خمس

وثلاثين) قال قال أحمد في رواية بن الحكم يروي عن الزهري أن معاوية كان أمره خمس سنين لا ينكر عليه شيء فكان هذا على حديث النبي (خمس وثلاثين سنة) قال بن الحكم قلت لأحمد من قال حديث بن مسعود (تدور رحا الاسلام لخمس وثلاثين) أنها من مهاجر النبي صلى الله عليه وسلم قال لقد أخبر هذا وما عليه أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم يصف الإسلام بسير هو بالجنانية إنما يصف ما يكون بعده من السنين

قال وظاهر هذا من كلام أحمد أنه أخذ بظاهر الحديث وأن خلافة معاوية كانت من جملة الخمس والثلاثين وذكر أن رجلا سأل أحمد عن الخلافة فقال كلبيعة كانت بالمدينة فهي خلافة نبوة لنا قال القاضي وظاهر هذا أن ما كان بغير المدينة لم يكن خلافة نبوة

قلت نصوص أحمد على أن الخلافة تمت بعلى كثيرة جدا

ثم عارض القاضي ذلك بقوله (الخلافة ثلاثون سنة ثم تصير ملكا) قال السائل فلما خص الخلافة بعده بثلاثين سنة كان آخرها آخر أيام على وإن بعد ذلك يكون ملكا دل على أن ذلك ليس بخلافة فأجاب القاضي بأنه يحتمل أن يكون المراد به الخلافة التي لا يشوبها ملك بعده ثلاثون

سنة وهكذا كانت خلافة الخلفاء الأربعة ومعاوية قد شابهها الملك وليس هذا قادحا في خلافته كما أن ملك سليمان لم يقدح في نبوته وإن كان غيره من الأنبياء فقيرا قلت فهذا يقتضي أن شوب الخلافة بالملك جائز في شريعتنا وإن ذلك لا يناقض العدالة وإن كانت الخلافة المحضة أفضل وكل من انتصر لمعاوية وجعله مجتهدا في أموره ولم ينسبه إلى معصية فعليه أن يقول بأحد القولين أما جواز شوبها بالملك أو عدم اللوم على ذلك فيتجه إذا قال إن خلافة النبوة واجبة فلو قدر فإن عمل سيئة فكبيرة وإن كان دينا أو لأن الفاسق من غلبت سيئاته حسناته وليس كذلك وهذا رحمته بالملوك العادلين إذ هم في الصحابة من يقتدى به

وأما أهل البدع كالمعتزلة فيفسقون معاوية لحرب على وغير ذلك بناء على أنه فعل كبيرة وهي

توجب التفسير فلا بد من منع احدى المقدمتين ثم اذا ساغ هذا للملوك ساغ للقضاة والامراء ونحوهم

وأما اذا كانت خلافة النبوة واجبة وهي مقدورة وقد تركت فترك الواجب سبب للذم والعقاب ثم هل تركها كبيرة او صغيرة

ان كان صغيرة لم يقدح في العدالة وان كان كبيرة ففيه القولان لكن يقال هنا اذا كان القائم بالملك والامارة يفعل من الحسنات المأمور بها ويترك من السيئات المنهى عنها ما يزيد به ثوابه على عقوبة ما يتركه من واجب او يفعله من محذور فهذا قد ترجحت حسناته على سيئاته فاذا كان غيره مقصرا في هذه الطاعة التي فعلها مع سلامته عن سيئاته فله ثلاثة أحوال اما أن يكون الفاضل من حسنات الامير اكثر من مجموع حسنات هذا او اقل فإن كانت فاضلة اكثر كان أفضل وان كان اقل كان مفضولا وان تساويا تكافأ هذا موجب العدل ومقتضى نصوص الكتاب والسنة في الثواب والعقاب

وهو مبنى على قول من يعتبر الموازنة والمقابلة في الجزاء وفي العدالة ايضا واما من يقول انه بالكبيرة الواحدة يستحق الوعيد ولو كان له حسنات كثيرة عظيمة فلا يجيء هذا وهو قول طائفة من العلماء في العدالة والاول اصح على ما تدل عليه النصوص ويتفرع من هنا مسألة وهو ما اذا كان لا يتأتى له فعل الحسنة الراجحة الا بسيئة دونها في العقاب فلها صورتان

احدهما اذا لم يمكن الا ذلك فهنا لا يبقى سيئة فان ما لا يتم الواجب او المستحب الا به فهو واجب أو مستحب ثم ان كان مفسدته دون تلك المصلحة لم يكن محظورا كأكل الميتة للمضطر ونحو ذلك من الامور المحظورة التي تبيحها الحاجات كلبس الحرير في البرد ونحو ذلك وهذا باب عظيم

فإن كثيرا من الناس يستشعر سوء الفعل ولا ينظر إلى الحاجة المعارضة له التي يحصل بها من ثواب الحسنة ما يرى على ذلك بحيث يصير المحذور مندرجا في المحبوب او يصير مباحا اذا لم يعارضه الا مجرد الحاجة كما أن من الامور المباحة بل والمأمور بها ايجابا او استحبابا ما يعارضها مفسدة راجحة تجعلها محرمة أو مرجوحة كالصيام للمريض وكالطهارة بالماء لمن يخاف عليه الموت كما قال (قتلوه قتلهم الله هلا سألوا اذا لم يعلموا فإنما شفاء العي السؤال)

وعلى هذا الاصل يبنى جواز العدول احيانا عن بعض سنة الخلفاء كما يجوز ترك بعض واجبات الشريعة وارتكاب بعض محظوراتها للضرورة وذلك فيما اذا وقع العجز عن بعض سنتهم أو وقعت

الضرورة إلى بعض ما نھوا عنه بأن تكون الواجبات المقصودة بالامارة لا تقوم الا بما مضرتة أقل

وهكذا مسألة الترك كما قلناه أولا وبيننا انه لا يخالفه الا اهل البدع ونحوهم من اهل الجهل والظلم (والصورة الثانية اذا كان يمكن فعل الحسنات بلا سيئة لكن بمشقة لا تطيعه نفسه عليها او بكراهة من طبعه بحيث لا تطيعه نفسه إلى فعل تلك الحسنات الكبار المأمور بها ايجابا او استحبابا ان لم يبذل لنفسه ما تحبه من بعض الامور المنهى عنها التي اثمها دون منفعة الحسنة فهذا القسم واقع كثيرا في اهل الامارة والسياسة والجهاد واهل العلم والقضاء والكلام واهل العبادة والتصوف وفي العامة مثل من لا تطيعه نفسه إلى القيام بمصالح الامارة من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واقامة الحدود وأمن السبل وجهاد العدو وقسمة المال الا يحظوظ منهى عنها من الاستئثار ببعض المال والرياسة على الناس والمحابة في القسم وغير ذلك من الشهوات وكذلك في الجهاد لا تطيعه نفسه على الجهاد الا بنوع من التهور وفي العلم لا تطيعه نفسه على تحقيق علم الفقه وأصول الدين الا بنوع من المنهى عنه من الرأى والكلام ولا تطيعه نفسه على تحقيق علم العبادة المشروعة والمعرفة المأمور بها الا بنوع من الرهبانية فهذا القسم كثر في دول الملوك اذ هو واقع فيهم وفي كثير من امرائهم وقضاةهم وعلمائهم وعبادهم اعنى اهل زمانهم وبسببه

نشأت الفتن بين الامة فاقوام نظروا إلى ما ارتكبه من الامور المنهى عنها فذمواهم وأبغضواهم واقوام نظروا إلى ما فعلوه من الامور المأمور بها فأحبواهم ثم الاولون ربما عدوا حسناهم سيئات والاخرون ربما جعلوا سيئاتهم حسنات وقد تقدم اصل هذه المسألة وهو انه اذا تعسر فعل الواجب في الامارة الا بنوع من الملك فهل يكون الملك مباحا كما يباح عند التعذر ذكرنا فيه القولين فإن اقيم التعسر مقام التعذر لم يكن ذلك اثما وان لم يقيم كان اثما واما ما لا تعذر فيه ولا تعسر فان الخروج فيه عن سنة الخلفاء اتباع للهوى فالتحقيق أن الحسنات حسنات والسيئات سيئات وهم خلطوا عملا صالحا وآخر سيئا وحكم الشريعة أنهم لا يؤذن لهم فيما فعلوه من السيئات ولا يؤمرون به ولا يجعل حظ أنفسهم عذرا لهم في فعلهم إذا لم تكن الشريعة عذرهم لكن يؤمرون بما فعلوه من الحسنات ويحضون على ذلك ويرغبون فيه وإن علم أنهم لا يفعلونه إلا بالسيئات المرجوحة كما يؤمر الأمراء بالجهاد وإن علم أنهم لا يجاهدون إلا بنوع من الظلم الذي تقل مفسدته بالنسبة إلى مصلحة الجهاد

ثم إذا علم أنهم إذا نھوا عن تلك السيئات تركوا الحسنات الراجعة الواجبة لم ينھوا عنها لما في

النهي عنها من مفسدة ترك الحسنات الواجبة إلا أن يمكن الجمع بين الأمرين فيفعل حينئذ تمام الواجب كما كان

عمر بن الخطاب يستعمل من فيه فجور لرجحان المصلحة في عمله ثم يزيل فجوره بقوته وعدله ويكون ترك النهي عنها حينئذ مثل ترك الانكار باليد أو بالسلاح إذا كان فيه مفسدة راجحة على مفسدة المنكر فإذا كان النهي مستلزما في القضية المعينة لترك المعروف الراجح كان بمنزلة أن يكون مستلزما لفعل المنكر الراجح كمن أسلم على أن لا يصلي إلا صلاتين كما هو مأثور عن (بعض من أسلم على عهد) النبي أو أسلم بعض الملوك المسلمين وهو يشرب الخمر أو يفعل بعض المحرمات ولو نهي عن ذلك إرتد عن الاسلام

ففرق بين ترك العالم أو الأمير لنهي بعض الناس عن الشيء إذا كان في النهي مفسدة راجحة وبين إذنه في فعله وهذا يختلف باختلاف الأحوال ففي حال أخرى يجب اظهار النهي إما لبيان التحريم واعتقاده والخوف من فعله أو لرجاء الترك أو لاقامة الحجة بحسب الأحوال ولهذا تنوع حال النبي صلى الله عليه وسلم في أمره ونهيه وجهاده وعفوه واقامته الحدود وغلظته ورحمته

وقال شيخ الاسلام رحمه الله تعالى فصل

قد ذكرت فيما تقدم الكلام على الملك هل هو جائز في شريعتنا ولكن خلافة النبوة مستحبة وأفضل منه أم خلافة النبوة واجبة وانما تجوز تركها إلى الملك للعذر كسائر الواجبات تكلمت على ذلك

وأما في شرع من قبلنا فإن الملك جائز كالغنى يكون للأنبياء تارة وللصالحين أخرى قال الله تعالى في داود (وآتاه الله الملك والحكمة وعلمه مما يشاء) وقال عن سليمان (رب اغفر لي وهب لي ملكا لا ينبغي لأحد من بعدي إنك أنت الوهاب) وقال عن يوسف (رب قد آتيتني من الملك وعلمتني من تأويل الأحاديث) فهؤلاء ثلاثة أنبياء أخبر الله أنه آتاهم الملك وقال (أم يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله فقد آتينا آل ابراهيم الكتاب والحكمة وآتيناهم ملكا عظيما فمنهم من آمن به ومنهم من صد عنه وكفى بجهنم سعيرا) فهذا ملك لآل إبراهيم وملك لآل داود وقد قال مجاهد في قوله (تؤتي الملك من تشاء) قال النبوة فجعل النبوة نفسها ملكا

والتحقيق أن من النبوة ما يكون ملكا فإن النبي له ثلاثة أحوال إما أن يكذب ولا يتبع ولا يطاع

فهو نبي لم يؤت ملكا وإما أن يطاع فنفس كونه مطاعا هو ملك لكن إن كان لا يأمر إلا بما أمر به فهو عبد رسول ليس له ملك وإن كان يأمر بما يريد مباحا له ذلك بمنزلة الملك كما قيل لسليمان (هذا عطاؤنا فامنن أو امسك بغير حساب) فهذا نبي ملك فالملك هنا قسيم العبد الرسول كما قيل للنبي صلى الله عليه وسلم (اختر إما عبدا رسولا وإما نبيا ملكا) وأما بالتفسير الأول وهو الطاعة والاتباع فقسم من النبوة والرسالة وهؤلاء أكمل وهو حال نبينا صلى الله عليه وسلم فإنه كان عبدا رسولا مؤيدا مطاعا متبوعا فأعطى فائدة كونه مطاعا متبوعا ليكون له مثل أجر من اتبعه ولينتفع به الخلق ويرحموا به ويرحم بهم ولم يختار أن يكون ملكا لئلا ينقص لما في ذلك من الاستمتاع بالرياسة والمال (عن) نصيبه في الآخرة فإن العبد الرسول أفضل عند الله من النبي الملك ولهذا كان أمر نوح وإبراهيم وموسى وعيسى بن مريم أفضل من داود وسليمان ويوسف حتى إن من أهل الكتاب من طعن في نبوة داود وسليمان كما يطعن كثير من الناس في ولاية بعض أهل الرياسة والمال وليس الأمر كذلك

وأما الملوك الصالحون فقلوه سبحانه (إن الله قد بعث لكم طالوت ملكا قالوا أنى يكون له الملك علينا ونحن أحق بالملك منه ولم يؤت سعة من المال قال إن الله اصطفاه عليكم وزاده بسطة في العلم والجسم والله يؤتى ملكه من يشاء والله واسع عليم وقال لهم نبيهم إن آية ملكه أن يأتكم التابوت) وقلوه سبحانه (ويسألونك عن ذى القرنين قل سأتلو عليكم منه ذكرا إنا مكنا له فى الأرض وآتيناه من كل شيء سببا) الآية قال مجاهد ملك الأرض مؤمنان وكافران فالمؤمنان سليمان وذو القرنين والكافران بختنصر وثورود وسيملكها خامس من هذه الأمة وقلوه تعالى (يا قوم اذكروا نعمة الله عليكم إذ جعل فيكم أنبياء وجعلكم ملوكا) وأما جنس الملوك فكثيرة كقلوه (وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا) وقلوه (وقال الملك إني أرى سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف

(١) وقال شيخ الاسلام قدس الله روحه

أعلم أن الله تعالى بعث محمدا صلى الله عليه وسلم بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله وأكمل لأمته الدين وأتم عليهم النعمة وجعله على شريعة من الأمر وأمره أن يتبعها ولا يتبع سبيل الذين لا يعلمون وجعل كتابه مهيمنا على ما بين يديه من الكتب ومصدقا لها وجعل له شرعة ومنهاجا وشرع لأمته سنن الهدى ولن يقوم الدين إلا بالكتاب والميزان والحديد كتاب يهدي به وحديد ينصره كما قال تعالى (لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان

ليقوم الناس بالقسط وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس) فالكتاب به يقوم العلم والدين والميزان به تقوم الحقوق في العقود المالية والقبوض والحديد به تقوم الحدود على الكافرين والمنافقين

ولهذا كان في الأزمان المتأخرة الكتاب للعلماء والعباد والميزان للوزراء والكتاب وأهل الديوان والحديد للأمراء والأجناد والكتاب له الصلاة والحديد له الجهاد ولهذا كان أكثر الآيات والأحاديث النبوية في الصلاة والجهاد وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقول في عبادة المريض (اللهم اشف عبدك يشهد لك صلاة وينكأ لك عدوا) وقال عليه السلام (رأس الأمر الاسلام وعموده الصلاة وذروة سنامه الجهاد في سبيل الله

١ - ٣٦ ٤٧

ولهذا جمع بينهما في مواضع من القرآن كقوله تعالى (إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله) والصلاة أول أعمال الاسلام وأصل أعمال الايمان ولهذا سماها إيماناً في قوله (وما كان الله ليضيع إيمانكم) أى صلاتكم إلى بيت المقدس هكذا نقل عن السلف وقال تعالى (أجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كمن آمن بالله واليوم الآخر وجاهد في سبيل الله لا يستترون عند الله) وقال (فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم) فوصفهم بالخبة التي هي حقيقة الصلاة كما قال (محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم تراهم ركعاً سجداً يبتغون فضلاً من الله ورضواناً) فوصفهم بالشدة على الكفار والضلال

وفي الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل أى العمل أفضل قال (إيمان بالله وجهاد في سبيله) فقليل ثم ماذا قال (ثم حج مبرور) مع قوله في الحديث الصحيح لما سأله ابن مسعود أى العمل أفضل قال (الصلاة في وقتها) قال ثم ماذا قال (بر الوالدين) قال ثم ماذا قال (الجهاد في سبيل الله) فإن قوله (إيمان بالله) دخل فيه الصلاة ولم يذكر في الأول بر الوالدين إذ ليس لكل أحد والدان فالأول مطلق والثاني مقيد بمن له والدان

ولهذا كانت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وسائر خلفائه الراشدين ومن سلك سبيلهم من ولادة الأمور في الدولة الأموية والعباسية أن الإمام يكون إماماً في هذين الأصلين جميعاً الصلاة

والجهاد فالذى يؤمهم فى الصلاة يؤمهم فى الجهاد وأمر الجهاد والصلاة واحد فى المقام والسفر
وكان النبى صلى الله عليه وسلم إذا استعمل رجلا على بلد مثل عتاب بن أسيد على مكة
وعثمان بن أبى العاص على الطائف وغيرهما كان هو الذى يصلى بهم ويقيم الحدود وكذلك إذا
استعمل رجلا على مثل غزوة كاستعماله زيد بن حارثة وابنه أسامة وعمرو بن العاص وغيرهم كان
أمير الحرب هو الذى يصلى بالناس ولهذا استدل المسلمون بتقديمه أبا بكر فى الصلاة على أنه
قدمه فى الامامة العامة
وكذلك كان أمراء الصديق كيزيد بن أبى سفيان وخالد بن الوليد وشرحبيل بن حسنة وعمرو بن
العاص وغيرهم أمير الحرب هو إمام الصلاة
وكان نواب عمر بن الخطاب كاستعماله على الكوفة عمار بن ياسر على الحرب والصلاة وبين
مسعود على القضاء وبيت المال وعثمان بن حنيف على الخراج
ومن هنا أخذ الناس ولاية الحرب وولاية الخراج وولاية القضاء فإن عمر بن الخطاب هو أمير
المؤمنين فلما انتشر المؤمنون وغلبوا الكافرين على البلاد وفتحوها واحتاجوا إلى زيادة فى الترتيب
وضع

لهم الديوان ديوان الخراج للمال المستخرج وديوان العطاء والنفقات للمال المصروف ومصر لهم
الأمصار فمصر الكوفة والبصرة ومصر الفسطاط فإنه لم يؤثر أن يكون بينه وبين جند المسلمين
نهر عظيم كدجلة والفرات والنيل فجعل هذه الأمصار مما يليه **فصل** وكانت مواضع الأئمة
ومجامع الأمة هي المساجد فإن النبى صلى الله عليه وسلم أسس مسجده المبارك على التقوي
ففيه الصلاة والقراءة والذكر وتعليم العلم والخطب وفيه السياسة وعقد الألوية والرايات وتأمير
الأمرء وتعريف العرفاء وفيه يجتمع المسلمون عنده لما أهمهم من أمر دينهم ودنياهم
وكذلك عماله فى مثل مكة والطائف وبلاد اليمن وغير ذلك من الأمصار والقرى وكذلك عماله
على البوادي فإن لهم مجمعا فيه يصلون وفيه يساسون كما قال النبى صلى الله عليه وسلم (إن
بنى اسرائيل كان تسوسهم الأنبياء كلما ذهب نبى خلفه نبى وإنه لاني بعدى وستكون خلفاء
تعرفون وتنكرون) قالوا فما تأمرنا قال (أوفوا ببيعة الأول فالأول واسألوا الله لكم فإن الله
سائلهم عما استرعاهم

وكان الخلفاء والأمراء يسكنون فى بيوتهم كما يسكن سائر المسلمين فى بيوتهم لكن مجلس الإمام
الجامع هو المسجد الجامع وكان سعد بن أبى وقاص قد بنى له بالكوفة قصرا وقال أقطع عنى

الناس فأرسل إليه عمر بن الخطاب محمد بن مسلمة وأمره أن يحرقه فاشتري من نبطي حزمة حطب وشرط عليه حملها إلى قصره فحرقه فإن عمر كره للوالي الاحتجاب عن رعيته ولكن بنيت قصور الأمراء فلما كانت إمارة معاوية احتجب لما خاف أن يغتال كما اغتيل علي واتخذ المقاصير في المساجد ليصلي فيها ذو السلطان وحاشيته واتخذ المراكب فاستن به الخلفاء الملوك بذلك فصاروا مع كونهم يتولون الحرب والصلاة بالناس ويباشرون الجمعة والجماعة والجهاد واقامة الحدود لهم قصور يسكنون فيها ويغشاهم رؤوس الناس فيها كما كانت الخضراء لبني أمية قبلي المسجد الجامع والمساجد يجتمع فيها للعبادات والعلم ونحو ذلك **فصل** طال الأمد وتفرقت الأمة وتمسك كل قوم بشعبة من الدين بزيادات زادوها فأعرضوا عن شعبة منه أخرى أحدثت الملوك والأمراء القلاع والحصون وإنما كانت تبني الحصون والمعقل قديما في الثغور خشية

أن يدهمها العدو وليس عندهم من يدفعه عنها وكانوا يسمون الثغور الشامية (العواصم) وهي قنسرين وحلب

وأحدثت (المدارس) لأهل العلم وأحدثت (الربط والخوانق) لأهل التعبد وأظن مبدأ انتشار ذلك في (دولة السلاجقة) فأول ما بنيت المدارس والرباطات للمساكين ووقفت عليها وقوف تجرى على أهلها في وزارة (نظام الملك) وأما قبل ذلك فقد وجد ذكر المدارس وذكر الربط لكن ما أظن كان موقوفا عليها لأهلها وإنما كانت مساكن مختصة وقد ذكر الإمام معمر بن زياد من أصحاب الواحدى في (أخبار الصوفية) أن أول دويرة بنيت لهم في البصرة وأما (المدارس) فقد رأيت لها ذكرا قبل دولة السلاجقة في أثناء المائة الرابعة ودولتهم إنما كانت في المائة الخامسة وكذلك هذه (القلاع والحصون) التي بالشام عامتها محدث كما بنى الملك العادل قلعة دمشق وبصرى وحران وذلك أن النصارى كانوا كثيرى الغزو إليهم وكان الناس بعد المائة الثالثة قد ضعفوا عن دفاع النصارى عن السواحل حتى استعلوا على كثير من ثغور الشام الساحلية

فصل في (الخلافة والسلطان) وكيفية كونه ظل الله في الأرض قال الله تعالى (وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة) وقال الله تعالى (يادادود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله) وقوله (انى جاعل في الأرض خليفة) يعم آدم وبنيه لكن الإسم متناول لآدم عينا كقوله (لقد خلقنا الانسان فى أحسن تقويم) وقوله (خلق الانسان من صلصال كالفخار وخلق الجان من

مارج من نار) وقوله (وبدأ خلق الانسان من طين ثم جعل نسله من سلالة من ماء مهين) (ثم جعلناه نطفة في قرار مكين) إلى أمثال ذلك

ولهذا كان بين داود وآدم من المناسبة ما أحب به داود حين أراه ذريته وسأل عن عمره فقيل أربعون سنة فوهبه من عمره الذي هو ألف سنة ستين سنة والحديث صحيح رواه الترمذي وغيره وصححه ولهذا كلاهما ابتلى بما ابتلاه به من الخطيئة كما أن كلا منهما

مناسبة للأخرى إذ جنس الشهوتين واحد ورفع درجته بالتوبة العظيمة التي نال بها من محبة الله له وفرحه به ما نال ويذكر عن كل منهما من البكاء والندم والحزن ما يناسب بعضه بعضا والخليفة هو من كان خلفا عن غيره فعيلة بمعنى فاعلة كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا سافر يقول (اللهم أنت صاحب في السفر والخليفة في الأهل) وقال صلى الله عليه وسلم (من جهز غازيا فقد غزا ومن خلفه في أهله بخير فقد غزا) وقال (أو كلما خرجنا في الغزو خلف أحدهم وله نبيب كنيب التيس يمنح احداهن اللبنة من اللبن لئن أظفرتني الله بأحد منهم لأجعلنه نكالا) وفي القرآن (سيقول لك المخلفون من الأعراب) وقوله (فرح المخلفون بمقعدهم خلاف رسول الله)

والمراد (بالخليفة) أنه خلف من كان قبله من الخلق والخلف فيه مناسبة كما كان أبو بكر الصديق خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنه خلفه على أمته بعد موته وكما كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا سافر لحج أو عمرة أو غزوة يستخلف على المدينة من يكون خليفة له مدة معينة فيستخلف تارة بن أم مكتوم وتارة غيره واستخلف على بن أبي طالب في غزوة تبوك وتسمى الأمكنة التي يستخلف فيها الامام (مخاليف) مثل مخاليف اليمن ومخاليف أرض الحجاز ومنه الحديث (حيث خرج من مخلاف إلى مخلاف) ومنه قوله تعالى (وهو الذي جعلكم خلائف في الأرض ورفع بعضكم

فوق بعض درجات ليلوكم فيما آتاكم) وقوله تعالى (ولقد أهلكنا القرون من قبلكم لما ظلموا إلى قوله تعالى ثم جعلناكم خلائف في الأرض ومنه قوله تعالى (وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكنن لهم دينهم الذي ارتضى لهم) الآية وقد ظن بعض القائلين الغالطين كابن عربي أن (الخليفة) هو الخليفة عن الله مثل نائب الله وزعموا أن هذا بمعنى أن يكون الانسان مستخلفا وربما فسروا (تعليم آدم الأسماء كلها) التي جمع معانيها الانسان ويفسرون (خلق آدم على صورته) بهذا المعنى أيضا وقد أخذوا من الفلاسفة قولهم الانسان هو العالم الصغير وهذا قريب وضموا إليه أن الله هو العالم

الكبير بناء على أصلهم الكفرى فى وحدة الوجود وأن الله هو عين وجود المخلوقات فالإنسان من بين المظاهر هو الخليفة الجامع للأسماء والصفات ويتفرع على هذا ما يصيرون إليه من دعوى الربوبية والألوهية المخرجة لهم إلى الفرعونية والقرمطية والباطنية وربما جعلوا (الرسالة) مرتبة من المراتب وأنهم أعظم منها فيقرون بالربوبية والوحدانية والألوهية وبالرسالة ويصيرون فى الفرعونية هذا إيمانهم أو يخرجون فى أعمالهم أن يصيروا (سدى) لا أمر عليهم ولا نهى ولا إيجاب ولا تحريم

والله لا يجوز له خليفة ولهذا لما قالوا لأبي بكر يا خليفة الله قال لست بخليفة الله ولكني خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم حسبي ذلك بل هو سبحانه يكون خليفة لغيره قال النبي صلى الله عليه وسلم (اللهم أنت الصاحب فى السفر والخليفة فى الأهل اللهم اصحبنا فى سفرنا واخلفنا فى أهلنا) وذلك لأن الله حى شهيد مهيم قيوم رقيب حفيظ غنى عن العالمين ليس له شريك ولا ظهير ولا يشفع أحد عنده الا بإذنه والخليفة إنما يكون عند عدم المستخلف بموت أو غيبة ويكون حاجة المستخلف إلى الاستخلاف وسمى (خليفة) لأنه خلف عن الغزو وهو قائم خلفه وكل هذه المعانى منتفية فى حق الله تعالى وهو منزه عنها فإنه حى قيوم شهيد لا يموت ولا يغيب وهو غنى يرزق ولا يرزق عبادته وينصرهم ويهديهم ويعافيهم بما خلقه من الأسباب التى هي من خلقه والتى هي مفتقرة إليه كافتقار المسببات إلى أسبابها فالله هو الغنى الحميد له ما فى السماوات وما فى الأرض وما بينهما (يسأله من فى السماوات والأرض كل يوم هو فى شأن) (وهو الذى فى السماء إله وفى الأرض إله) ولا يجوز أن يكون أحد خلفا منه ولا يقوم مقامه لأنه لا سمي له ولا كفاء له فمن جعل له خليفة فهو مشرك به

وأما الحديث النبوي (السلطان ظل الله فى الأرض يأوى إليه كل ضعيف وملهوف) وهذا صحيح فإن الظل مفتقر إلى آو وهو رفيق له

مطابق له نوعا من المطابقة والآوى إلى الظل المكتنف بالمظل صاحب الظل فالسلطان عبد الله مخلوق مفتقر إليه لا يستغنى عنه طرفة عين وفيه من القدرة والسلطان والحفظ والنصرة وغير ذلك من معانى السؤدد والصمود التى بها قوام الخلق ما يشبه أن يكون ظل الله فى الأرض وهو أقوى الأسباب التى بها يصلح أمور خلقه وعباده فإذا صلح ذو السلطان صلحت أمور الناس وإذا فسد فسدت بحسب فساد ولا تفسد من كل وجه بل لا بد من مصالح إذ هو ظل الله لكن الظل تارة يكون كاملا مانعا من جميع الأذى وتارة لا يمنع الا بعض الأذى وأما إذا عدم الظل

فسد الأمر كعدم سر الربوبية التي بها قيام الأمة الانسانية والله تعالى أعلم

(١) وقال رحمه الله تعالى **فصل**

حكا أصحابنا كالقاضي أبي يعلى وغيره عن الإمام أحمد في خلافة أبي بكر هل ثبتت باختيار المسلمين له أو بالنص الخفي عن النبي صلى الله عليه وسلم أو البين (أحدهما) بالاختيار وهو قول جمهور العلماء والفقهاء وأهل الحديث والمتكلمين كالمعتزلة والأشعرية وغيرهم
و (الثانية) بالنص الخفي وهو قول طوائف أهل الحديث والمتكلمين ويروى عن الحسن البصري وبعض أهل هذا القول يقولون بالنص الجلي
وأما قول (الامامية) أنها ثبتت بالنص الجلي على علي وقول (الزيدية الجارودية) أنها بالنص الخفي عليه وقول (الراوندية) أنها بالنص على العباس فهذه أقوال ظاهرة الفساد عند أهل العلم والدين وإنما يدين بها إما جاهل وإما ظالم وكثير ممن يدين بها زنديق

١ - ٤٧ ٤٩

والتحقيق في خلافة أبي بكر وهو الذي يدل عليه كلام أحمد أنها انعقدت باختيار الصحابة ومبايعتهم له وأن النبي صلى الله عليه وسلم أخبر بوقوعها على سبيل الحمد لها والرضى بها وأنه أمر بطاعته وتفويض الأمر إليه وأنه دل الأمة وأرشدهم إلى بيعته فهذه الأوجه الثلاثة الخبر والأمر والارشاد ثابت من النبي صلى الله عليه وسلم
(فالأول) كقوله (رأيت كأني على قليب أنزع منها فأتى بن أبي قحافة فنزع ذنوبا أو ذنوبين) الحديث وكقوله (كأن ميزانا دلي من السماء إلى الأرض فوزنت بالأمة فرجحت ثم وزن عمر) الحديث وكقوله (إدعى لي أباك وأخاك حتى أكتب لأبي بكر كتابا لا يختلف عليه الناس من بعدى) ثم قال (يا أي الله والمؤمنون إلا أبا بكر) فهذا إخبار منه بأن الله والمؤمنون لا يعقدونها إلا لأبي بكر الذي هم بالنص عليه وكقوله (أري الليلة رجل صالح كان أبا بكر نيط برسول الله) الحديث وقوله (خلافة النبوة ثلاثون سنة ثم تصير ملكا)
وأما (الأمر) فكقوله (اقتدوا بالذين من بعدى أبي بكر وعمر) وقوله عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى (وقوله للمرأة التي سألته إن لم أجذك قال (فأتى أبا بكر) وقوله لأصحاب الصدقات (إذا لم تجدوه أعطوها لأبي بكر) ونحو ذلك

و (الثالث) تقديمه له في الصلاة وقوله (سدوا كل خوخة في المسجد إلا خوخة أبي بكر) وغير ذلك من خصائصه ومزاياه وهذه الوجوه الثلاثة الثابتة بالسنة دل عليها القرآن (فالأول) في قوله (وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم) الآية وقوله (فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه) وقوله (وسيجزى الله الشاكرين) والثاني قوله (ستدعون إلى قوم أولى بأس شديد تقاتلونهم أو يسلمون) الآية والثالث كقوله (وسيجنبها الأتقى) وقوله (النبيين والصديقين) وقوله (والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار) ونحو ذلك فثبتت صحة خلافته ووجوب طاعته بالكتاب والسنة والاجماع وإن كانت انما انعقدت بالاجماع والاختيار كما أن الله إذا أمر بتولية شخص أو إنكاحه أو غير ذلك من الأمور معه فإن ذلك الأمر لا يحصل إلا بعقد الولاية والنكاح والنصوص قد دلت على أمر الله بذلك العقد ومحبه له فالنصوص دلت على أنهم مأمورون باختياره والعقد له وأن الله يرضى ذلك ويحبه وأما حصول المأمور به المحبوب فلا يحصل إلا بالامتثال فلما امتثلوا ما أمروا به عقدوا له بإختيارهم وكان هذا أفضل في حقهم وأعظم في درجاتهم

(١) وقال رحمه الله فصل

أهل الأهواء في (قتال علي ومن حاربه) على أقوال أما (الخوارج) فتكفر الطائفتان المقتتلان جميعا وأما (الرافضة) فتكفر من قاتل عليا مع المتواتر عنه من أنه حكم فيهم بحكم المسلمين ومنع من تكفيرهم ولهم في قتال طلحة والزبير وعائشة ثلاثة أقوال (أحدها) تفسيق الطائفتين لابعينها وهو قول عمرو بن عبيد وأصحابه و (الثاني) تفسيق من قاتله إلا من تاب ويقولون إن طلحة والزبير وعائشة تابوا وهذا مقتضى ما حكى عن جمهورهم كأبي الهذيل وأصحابه وأبي الحسين وغيرهم وذهب بعض الناس إلى تخطئته في قتال طلحة والزبير دون قتال أهل الشام ففي الجملة (أهل البدع) من الخوارج والروافض والمعتزلة ونحوهم يجعلون القتال موجبا لكفر أو لفسق

٥١٥٠ - ١

(١)

وأما (أهل السنة) فمتفقون على عدالة القوم ثم لهم في التصويب والتخطئة مذاهب لأصحابنا وغيرهم

(أحدها) أن المصيب علي فقط و (الثاني) الجميع مصيبون و (الثالث) المصيب واحد لا بعينه و (الرابع) الامساك عما شجر بينهم مطلقا مع العلم بأن عليا وأصحابه هم أولى الطائفتين بالحق كما في حديث أبي سعيد لما قال النبي صلى الله عليه وسلم (تمرق مارقة على حين فرقة من المسلمين فيقتلهم أولى الطائفتين بالحق) وهذا في حرب أهل الشام والأحاديث تدل على أن حرب الجمل فتنة وأن ترك القتال فيها أولى فعلى هذا نصوص أحمد وأكثر أهل السنة وذلك الشجار بالأسنة والأيدى أصل لما جرى بين الأمة بعد ذلك في الدين والدنيا فليعتبر العاقل بذلك وهو مذهب أهل السنة والجماعة **وسئل رحمه الله** عن طائفتين من الفلاحين اقتتلتا فكسرت إحدهما الأخرى وانحزمت المكسورة وقتل منهم بعد الهزيمة جماعة فهل يحكم للمقتولين من المهزومين بالنار ويكونون داخلين في قول النبي (القاتل والمقتول في النار) أم لا وهل يكون حكم المنهزم حكم من يقتل منهم في المعركة أم

١ - ٥٤ ٥١

لا فأجاب الحمد لله إن كان المنهزم قد انحزم بنية التوبة عن المقاتلة المحرمة لم يحكم له بالنار فإن الله يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات
وأما إن كان انحزامه عجزا فقط ولو قدر على خصمه لقتله فهو في النار كما قال النبي صلى الله عليه وسلم (إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار) قيل يارسول الله هذا القاتل فما بال المقتول قال (إنه أراد قتل صاحبه) فإذا كان المقتول في النار لأنه أراد قتل صاحبه فالمنهزم بطريق الأولى لأنهما اشتركا في الإرادة والفعل والمقتول أصابه من الضرر ما لم يصب المهزوم ثم إذا لم تكن هذه المصيبة مكفرة لاثم المقاتلة فلائن لا تكون مصيبة الهزيمة مكفرة أولى بل إنهم المنهزم المصير على المقاتلة أعظم من إثم المقتول في المعركة واستحقاقه للنار أشد لأن ذلك انقطع عمله السيئ بموته وهذا مصر على الحبث العظيم ولهذا قالت طائفة من الفقهاء إن منهزم البغاة يقتل إذا كان له طائفة يأوى إليها فيخاف عوده بخلاف المتنحن بالجرح منهم فإنه لا يقتل وسببه أن هذا انكف شره والمنهزم لم ينكف شره
وأیضا فالمقتول قد يقال إنه بمصيبة القتل قد يخفف عنه العذاب وإن كان من أهل النار ومصيبة الهزيمة دون مصيبة القتل فظهر أن المهزوم أسوء حالا من المقتول إذا كان مصرا على قتل أخيه ومن تاب فإن الله غفور رحيم

وسئل رحمه الله

عن (البغاة والخوارج) هل هي الفاظ مترادفة بمعنى واحد أم بينهما فرق وهل فرقت الشريعة

بينهما في الأحكام الجارية عليهما أم لا وإذا إدعى مدع أن الأئمة اجتمعت على أن لا فرق بينهم إلا في الاسم وخالفه مخالف مستدلا بأن أمير المؤمنين عليا رضي الله عنه فرق بين أهل الشام وأهل النهروان فهل الحق مع المدعي أو مع مخالفه
فأجاب الحمد لله أما قول القائل إن الأئمة اجتمعت على أن لا فرق بينهما إلا في الاسم فدعوى باطلة ومدعيها مجازف فإن نفي الفرق إنما هو قول طائفة من أهل العلم من أصحاب أبي حنيفة والشافعي وأحمد وغيرهم مثل كثير من المصنفين في (قتال أهل البغي) فإنهم قد يجعلون قتال أبي بكر لمناعي الزكاة وقتال علي الخوارج وقتاله لأهل الجمل وصفين إلى غير ذلك من قتال المنتسبين إلى الاسلام من باب (قتال أهل البغي

ثم مع ذلك فهم متفقون على أن مثل طلحة والزبير ونحوهما من الصحابة من أهل العدالة لا يجوز أن يحكم عليهم بكفر ولا فسق بل مجتهدون إما مصيبون وإما مخطئون وذنوبهم مغفورة لهم ويطلقون القول بأن البغاة ليسوا فاسقا
فإذا جعل هؤلاء وأولئك سواء لزم أن تكون الخوارج وسائر من يقاتلهم من أهل الاجتهاد الباقين على العدالة (سواء) ولهذا قال طائفة بفسق البغاة ولكن أهل السنة متفقون على عدالة الصحابة

وأما جمهور أهل العلم فيفرقون بين (الخوارج المارقين) وبين (أهل الجمل وصفين) وغير أهل الجمل وصفين ممن يعد من البغاة المتأولين وهذا هو المعروف عن الصحابة وعليه عامة أهل الحديث والفقهاء والمتكلمين وعليه نصوص أكثر الأئمة واتباعهم من أصحاب مالك وأحمد والشافعي وغيرهم
وذلك أنه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال (تمرق مارقة على حين فرقة من المسلمين تقتلهم أولى الطائفتين بالحق) وهذا الحديث يتضمن ذكر الطوائف الثلاثة ويبين أن المارقين نوع ثالث ليسوا

من جنس أولئك فإن طائفة علي أولى بالحق من طائفة معاوية وقال في حق الخوارج المارقين) يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم وقراءته مع قراءتهم يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الاسلام كما يمرق السهم من الرمية أينما لقيتموهم فاقتلوهم فإن في قتلهم أجرا عند الله لمن قتلهم يوم القيامة (وفي لفظ) لو يعلم الذين يقاتلونهم ما لهم على لسان نبيهم لنكلوا عن العمل (وقد روى مسلم أحاديثهم في الصحيح من عشرة أوجه وروى هذا البخاري من غير وجه ورواه أهل السنن والمسانيد وهي مستفيضة عن النبي متلقاة بالقبول أجمع عليها

علماء الأمة من الصحابة ومن اتبعهم واتفق الصحابة على قتال هؤلاء الخوارج
وأما (أهل الجمل وصفين) فكانت منهم طائفة قاتلت من هذا الجانب وأكثر أكابر الصحابة لم
يقاتلوا لا من هذا الجانب ولا من هذا الجانب واستدل التاركون للقتال بالنصوص الكثيرة عن
النبي صلى الله عليه وسلم في ترك القتال في الفتنة وبينوا أن هذا قتال فتنة
وكان على رضي الله عنه مسرورا لقتال الخوارج ويروى الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في
الأمر بقتالهم وأما قتال (صفين) فذكر أنه ليس معه فيه نص وإنما هو رأى رأى وكان أحيانا يحمى
من لم ير القتال

وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في الحسن (إن ابني هذا سيد
وسيلص الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين) فقد مدح الحسن وأثنى عليه باصلاح الله به
بين الطائفتين أصحاب على وأصحاب معاوية وهذا يبين أن ترك القتال كان أحسن وأنه لم يكن
القتال واجبا ولا مستحبا
(وقاتل الخوارج) قد ثبت عنه أنه أمر به وحض عليه فكيف يسوى بين ما أمر به وحض عليه
وبين ما مدح تاركه واثنى عليه فمن سوى بين قتال الصحابة الذين اقتتلوا بالجمل وصفين وبين
قتال ذى الخويصرة التميمي وأمثاله من الخوارج المارقين والحرورية المعتدين كان قولهم من جنس
أقوال أهل الجهل والظلم المبين ولزم صاحب هذا القول أن يصير من جنس الرافضة والمعتزلة
الذين يكفرون أو يفسقون المتقاتلين بالجمل وصفين كما يقال مثل ذلك في الخوارج المارقين فقد
اختلف السلف والأئمة في كفرهم على قولين مشهورين مع اتفاقهم على الثناء على الصحابة
المقتتلين بالجمل وصفين والامسك عما شجر بينهم فكيف نسبة هذا بهذا
وأيضا فالنبي صلى الله عليه وسلم أمر بقتال (الخوارج) قبل أن يقاتلوا وأما (أهل البغي) فإن
الله تعالى قال فيهم (وان طائفتان من المؤمنين

اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغى حتى تفيء إلى أمر الله
فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل واقتطوا ان الله يحب المقسطين) فلم يأمر بقتال الباغية
ابتداء فالأقتال ابتداء ليس مأمورا به ولكن إذا اقتتلوا أمر بالاصلاح بينهم ثم إن بغت الواحدة
قوتلت ولهذا قال من قال من الفقهاء إن البغاة لا يتبدون بقتالهم حتى يقاتلوا وأما الخوارج فقد
قال النبي صلى الله عليه وسلم فيهم (أينما لقيتموهم فاقتلوهم فإن في قتلهم أجرا عند الله لمن
قتلهم يوم القيامة) وقال (لمن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد

وكذلك مانعوا الزكاة فإن الصديق والصحابه ابتدءوا قتالهم قال الصديق والله لو منعوني عناقا كانوا يؤدونها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم عليه وهم يقاتلون إذا امتنعوا من أداء الواجبات وإن أقروا بالوجوب ثم تنازع الفقهاء في كفر من منعها وقاتل الامام عليها مع إقراره بالوجوب على قولين هما روايتان عن أحمد كالروايتين عنه في تكفير الخوارج وأما أهل البغى المجرد فلا يكفرون باتفاق أئمة الدين فإن القرآن قد نص على إيمانهم واخوتهم مع وجود الاقتتال والبغى والله أعلم

وسئل رحمه الله

عمن يلعن (معاوية) فماذا يجب عليه وهل قال النبي صلى الله عليه وسلم هذه الأحاديث وهي إذا (اقتتل خليفتان فأحدهما ملعون) وأيضا (ان عمارا تقتله الفئة الباغية) وقتله عسكر معاوية وهل سبوا أهل البيت أو قتل الحجاج شريفا فأجاب الحمد لله من لعن أحدا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كمعاوية بن أبي سفيان وعمر بن العاص ونحوهما ومن هو أفضل من هؤلاء كأبي موسى الأشعري وأبي هريرة ونحوهما أو من هو أفضل من هؤلاء كطلحة والزبير وعثمان وعلي بن أبي طالب أو أبي بكر الصديق وعمر أو عائشة أم المؤمنين وغير هؤلاء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فإنه مستحق للعقوبة البليغة باتفاق أئمة الدين وتنازع العلماء هل يعاقب بالقتل أو ما دون القتل كما قد بسطنا ذلك في غير هذا الموضع وقد ثبت في الصحيحين عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال (لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل

أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه) واللجنة أعظم من السب وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال (لعن المؤمن كقتله فقد جعل النبي صلى الله عليه وسلم لعن المؤمن كقتله

وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم خيار المؤمنين كما ثبت عنه أنه قال (خير القرون القرن الذي بعثت فيهم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم) وكل من رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم مؤمناً به فله من الصحبة بقدر ذلك كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم (يغزو جيش فيقول هل فيكم من صحب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقولون نعم فيفتح لهم ثم يغزو جيش فيقول هل فيكم من رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقولون نعم فيفتح لهم وذكر الطبقة الثالثة) فعلق الحكم برؤية رسول الله صلى الله عليه وسلم كما علقه بصحبته

ولما كان لفظ (الصحبة) فيه عموم وخصوص كان من اختص من الصحابة بما يتميز به عن غيره يوصف بتلك الصحبة دون من لم يشركه فيها قال النبي صلى الله عليه وسلم في حديث أبي سعيد المتقدم لخالد بن الوليد لما اختصم هو وعبد الرحمن (يا خالد لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه) (فإن عبد الرحمن بن عوف هو وأمثاله من السابقين الأولين من الذين أنفقوا قبل الفتح فتح الحديبية وخالد بن الوليد وغيره ممن أسلم بعد الحديبية وأنفقوا وقاتلوا دون أولئك قال ٤ تعالى { لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا وكلا وعد الله الحسنى }

والمراد (بالفتح) فتح الحديبية لما بايع النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه تحت الشجرة وكان الذين بايعوه أكثر من ألف وأربعمائة وهم الذين فتحوا خيبر وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال (لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة) (وسورة الفتح) (الذي فيها ذلك أنزلها الله قبل أن تفتح مكة بل قبل أن يعتمر النبي صلى الله عليه وسلم وكان قد بايع أصحابه تحت الشجرة عام الحديبية سنة ست من الهجرة وصالح المشركين صلح الحديبية المشهور وبذلك الصلح حصل من الفتح مالا يعلمه إلا الله مع أنه قد كان كرهه خلق من المسلمين ولم يعلموا مافيه من حسن العاقبة حتى قال سهل بن حنيف أيها الناس اتهموا الرأي فقد رأيته يوم أبي جندل ولو أستطيع أن أرد على رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره لرددت رواه البخاري وغيره فلما كان من العام القابل اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم ودخل هو ومن اعتمر معه مكة معتمرين وأهل مكة يؤمنون مع المشركين ولما كان في العام الثامن فتح مكة في شهر رمضان وقد أنزل الله في سورة الفتح (لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين محللين رءوسكم ومقصرين لا تخافون فعلم ما لم تعلموا فجعل من دون ذلك فتحا قريبا) فوعدهم في سورة الفتح أن يدخلوا مكة آمنين وانجز مواعده من

العام الثاني وأنزل في ذلك (الشهر الحرام بالشهر الحرام والحرمات قصاص) وذلك كله قبل فتح مكة فمن توهم أن (سورة الفتح) نزلت بعد فتح مكة فقد غلط غلطا بينا (والمقصود) أن أولئك الذين صحبوه قبل الفتح اختصوا من الصحبة بما استحقوا به التفضيل على من بعدهم حتى قال لخالد (لا تسبوا أصحابي) فانهم صحبوه قبل أن يصحبه خالد وأمثاله ولما كان (لأبي بكر الصديق) رضي الله عنه من منزلة الصحبة ما تميز به على جميع الصحابة خصه بذلك في الحديث الصحيح الذي رواه البخاري عن أبي الدرداء أنه كان بين أبي بكر وعمر كلام فطلب أبو بكر من عمر أن يستغفر له فامتنع عمر وجاء أبو بكر إلى النبي صلى الله عليه

وسلم فذكر له ما جرى ثم إن عمر ندم فخرج يطلب أبا بكر في بيته فذكر له أنه كان عند النبي صلى الله عليه وسلم فلما جاء عمر أخذ النبي صلى الله عليه وسلم يغضب لأبي بكر وقال (أيها الناس إني جئت إليكم فقلت اني رسول الله إليكم فقلتم كذبت وقال أبو بكر صدقت فهل أنتم تاركوا لي صاحبي فهل أنتم تاركوا لي صاحبي فما أؤذي بعدها فهنا خصه باسم الصحبة كما خصه به القرآن في قوله تعالى

{ ثاني اثنين إذ هما في الغار إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا } وفي الصحيحين عن أبي سعيد أن النبي قال (إن عبدا خيره الله بين الدنيا والآخرة فإختار ذلك العبد ما عند الله (فبكى أبو بكر فقال بل نفديك بأنفسنا وأموالنا قال فجعل الناس يعجبون أن ذكر النبي صلى الله عليه وسلم عبدا خيره الله بين الدنيا والآخرة فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو المخير وكان أبو بكر أعلمنا به وقال النبي صلى الله عليه وسلم (إن أمن الناس علينا في صحبتته وذات يده أبو بكر ولو كنت متخذا من أهل الأرض خليلا لاتخذت أبا بكر خليلا ولكن أخى وصاحبي سدوا كل خوخة في المسجد الا خوخة أبي بكر (وهذا من أصح حديث يكون باتفاق العلماء العارفين بأقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله وأحواله (والمقصود (أن الصحبة فيها خصوص وعموم وعمومها يندرج فيه كل من رآه مؤمنا به ولهذا يقال صحبتته سنة وشهرا وساعة ونحو ذلك و (معاوية وعمرو بن العاص وأمثالهم (من المؤمنين لم يتهمهم أحد من السلف بنفاق بل قد ثبت في الصحيح أن عمرو بن العاص لما بايع النبي صلى الله عليه وسلم قال على أن يغفر لي ما تقدم من ذنبي فقال

(يا عمرو أما علمت أن الاسلام يهدم ماكان قبله (ومعلوم أن الاسلام الهادم هو اسلام المؤمنين لا إسلام المنافقين وأيضا فعمر بن العاص وأمثاله ممن قدم مهاجرا إلى النبي بعد الحديبية هاجروا إليه من بلادهم طوعا لا كرها والمهاجرون لم يكن فيهم منافق وانما كان النفاق في بعض من دخل من الأنصار وذلك أن الأنصار هم أهل المدينة فلما أسلم اشرافهم وجمهورهم احتاج الباقيون أن يظهروا الاسلام نفاقا لعز الاسلام وظهوره في قومهم وأما أهل مكة فكان اشرافهم وجمهورهم كفارا فلم يكن يظهر الايمان إلا من هو مؤمن ظاهرا وباطنا فإنه كان من أظهر الاسلام يؤذى ويهجر وانما المنافق يظهر الاسلام لمصلحة دنياه وكان من أظهر الاسلام بمكة يتأذى في دنياه ثم لما هاجر النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة هاجر معه أكثر المؤمنين ومنع بعضهم من الهجرة إليه كما

منع رجال من بنى مخزوم مثل الوليد بن المغيرة أخو خالد أخو أبي جهل لأمه ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يقنت لهؤلاء ويقول في قنوته (اللهم نج الوليد بن الوليد وسلمة بن هشام والمستضعفين من المؤمنين اللهم اشدد وطأتك على مضر واجعلها عليهم سنينا كسني يوسف) والمهاجرون من أولهم إلى آخرهم ليس فيهم من اتهمه أحد بالنفاق بل كلهم مؤمنون مشهود لهم بالآيمان (ولعن المؤمن كقتله

وأما (معاوية بن أبي سفيان وأمثاله) من الطلقاء الذين أسلموا بعد فتح مكة كعكرمة بن أبي جهل والحارث بن هشام وسهيل بن عمرو وصفوان بن أمية وأبي سفيان بن الحارث بن عبد المطلب هؤلاء وغيرهم ممن حسن إسلامهم باتفاق المسلمين ولم يتهم أحد منهم بعد ذلك بنفاق ومعاوية قد إستكتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال (اللهم علمه الكتاب والحساب وقه العذاب

وكان أخوه يزيد بن أبي سفيان خيرا منه وأفضل وهو أحد الأمراء الذين بعثهم أبو بكر الصديق رضي الله عنه في فتح الشام ووصاه بوصية معروفة وأبو بكر ماش ويزيد راكب فقال له يا خليفة رسول الله إما أن تركب وإما أن أنزل فقال لست براكب ولست بنازل إني احتسب خطاي في سبيل الله وكان عمرو بن العاص هو الأمير الآخر والثالث شرحبيل بن حسنة والرابع خالد بن الوليد وهو أميرهم المطلق ثم عزله عمر وولى أبا عبيدة عامر بن الجراح الذي ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم شهد له أنه أمين هذه الأمة فكان فتح الشام على يد أبي عبيدة وفتح العراق على يد سعد بن أبي وقاص ثم

لما مات يزيد بن أبي سفيان في خلافة عمر استعمل أخاه معاوية وكان عمر بن الخطاب من أعظم الناس فراسة وأخبرهم بالرجال وأقومهم

بالحق وأعلمهم به حتى قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه كنا نتحدث أن السكينة تنطق على لسان عمر وقال النبي صلى الله عليه وسلم (أن الله ضرب الحق على لسان عمر وقلبه) وقال (لولم أبعث فيكم لبعث فيكم عمر) وقال بن عمر مسمعت عمر يقول في الشيء أني لأراه كذا وكذا إلا كان كما رآه وقد قال له النبي صلى الله عليه وسلم (مارآك الشيطان سالكا فجا إلا سلك فجا غير فجعك) ولا استعمل عمر قط بل ولا أبو بكر على المسلمين منافقا ولا استعملا من أقاربهما ولا كان تأخذهما في الله لومة لائم بل لما قاتلا أهل الردة وأعادوهم إلى الاسلام منعوهم ركوب الخيل وحمل السلاح حتى تظهر صحة توبتهم وكان عمر يقول لسعد بن أبي

وقاص وهو أمير العراق لا تستعمل أحدا منهم ولا تشاورهم في الحرب فإنهم كانوا أمراء أكابر مثل طليحة الأسدي والأقرع بن حابس وعيينة بن حصن والأشعث بن قيس الكندي وأمثالهم فهؤلاء لما تخوف أبو بكر وعمر منهم نوع نفاق لم يولهم على المسلمين فلو كان (عمرو بن العاص) ومعاوية بن أبي سفيان وأمثالهما (ممن يتخوف منهما النفاق لم يولوا على المسلمين بل عمرو بن العاص قد أمره النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة ذات السلاسل والنبي صلى الله عليه وسلم لم يول على المسلمين منافقا وقد استعمل على نجران أبا سفيان بن حرب أبا معاوية ومات رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو سفيان

نائبه على نجران وقد اتفق المسلمون على أن اسلام معاوية خير من اسلام أبيه أبي سفيان فكيف يكون هؤلاء منافقين والنبي صلى الله عليه وسلم يأتمنهم على أحوال المسلمين في العلم والعمل وقد علم أن معاوية وعمرو بن العاص وغيرهما كان بينهم من الفتن ما كان ولم يتهمهم أحد من أوليائهم لا محاربهم ولا غير محاربهم بالكذب على النبي صلى الله عليه وسلم بل جميع علماء الصحابة والتابعين بعدهم متفقون على أن هؤلاء صادقون على رسول الله مأمونون عليه في الرواية عنه والمنافق غير مأمون على النبي صلى الله عليه وسلم بل هو كاذب عليه مكذب له وإذا كانوا مؤمنين محبين لله ورسوله فمن لعنهم فقد عصى الله ورسوله وقد ثبت في صحيح البخارى ما معناه أن رجلا يلقب حمارا وكان يشرب الخمر وكان كلما شرب أتى به إلى النبي صلى الله عليه وسلم جلده فأتى به إليه مرة فقال رجل لعنه الله ما أكثر ما يؤتى به إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم (لاتلعنوه فإنه يحب الله ورسوله) وكل مؤمن يحب الله ورسوله ومن لم يحب الله ورسوله فليس بمؤمن وأن كانوا متفاضلين في الايمان وما يدخل فيه من حب وغيره هذا مع أنه صلى الله عليه وسلم (لعن الخمر وعاصرها ومعتصرها وشاربها وساقها وحاملها والمحمولة إليه وآكل ثمنها) وقد نهي عن لعنه هذا المعين لأن اللعنة من (باب الوعيد) فيحكم به

عموما وأما المعين فقد يرتفع عنه الوعيد لتوبة صحيحة أو حسنات ماحية أو مصائب مكفرة أو شفاعة مقبولة أو غير ذلك من الأسباب التي ضررها يرفع العقوبة عن المذنب فهذا في حق من له ذنب محقق

وكذلك حاطب بن أبي بلتعة (فعل ما فعل وكان يسيء إلى مماليكه حتى ثبت في الصحيح أن غلامه قال يارسول الله والله ليدخلن حاطب بن أبي بلتعة النار قال (كذبت إنه شهد بدرا والحديبية) وفي الصحيح عن علي بن أبي طالب أن النبي صلى الله عليه وسلم أرسله والزبير بن

العوام وقال لهما (إئتيا روضة خاخ فإن بها طعينة ومعها كتاب) قال على فانطلقنا تتعادي بنا خيلنا حتى لقينا الطعينة فقلنا أين الكتاب فقالت ما معي كتاب فقلنا لها لتخرجن الكتاب أو لنلقين الثياب قال فاخرجته من عقاصها فاتينا به النبي صلى الله عليه وسلم وإذا كتاب من حاطب إلى بعض المشركين بمكة يخبرهم ببعض أمر النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم (ما هذا يا حاطب) فقال والله يارسول الله ما فعلت هذا ارتدادا عن ديني ولا رضا بالكفر بعد الاسلام ولكن كنت امرأ ملصقا في قريش ولم أكن من انفسها وكان من معك من المسلمين لهم قرابات يحمون بهم أهاليهم بمكة فاحببت إذ فاتني ذلك منهم ان اتخذ عندهم يدا يحمون بها قرابتي وفي لفظ وعلمت أن ذلك لا يضرني يعني لأن الله ينصر رسوله والذين آمنوا فقال عمر دعني

أضرب عنق هذا المنافق فقال النبي صلى الله عليه وسلم (إنه قد شهد بدرا وما يدريك أن الله قد اطاع على أهل بدر فقال لهم اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم) فهذه السيئة العظيمة غفرها الله له بشهود بدر
فدل ذلك على أن الحسنه العظيمة يغفر الله بها السيئة العظيمة والمؤمنون يؤمنون بالوعد والوعيد لقوله صلى الله عليه وسلم (من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة) وأمثال ذلك مع قوله (إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما إنما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيرا) ولهذا لا يشهد لمعين بالجنة إلا بدليل خاص ولا يشهد على معين بالنار إلا بدليل خاص ولا يشهد لهم بمجرد الظن من اندراجهم في العموم لأنه قد يندرج في العموم فيستحق الثواب والعقاب لقوله تعالى (فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره) والعبد إذا اجتمع له سيئات وحسنات فإنه وإن استحق العقاب على سيئاته فإن الله يثيبه على حسناته ولا يحبط حسنات المؤمن لأجل ما صدر منه وإنما يقول بحبوط الحسنات كلها بالكبيرة الخوارج والمعتزلة الذين يقولون بتخليد أهل الكبائر وأنهم لا يخرجون منها بشفاعه ولا غيرها وأن صاحب الكبيرة لا يبقى معه من الايمان شيء وهذه أقوال فاسدة مخالفة للكتاب والسنة المتواترة واجماع الصحابة

وسائر أهل السنة والجماعة وأئمة الدين لا يعتقدون عصمة أحد من الصحابة ولا القرابة ولا السابقين ولا غيرهم بل يجوز عندهم وقوع الذنوب منهم والله تعالى يغفر لهم بالتوبة ويرفع بها درجاتهم ويغفر لهم بحسنات ماحية أو بغير ذلك من الأسباب قال تعالى (والذي جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون لهم ما يشاءون عند ربهم ذلك جزاء المحسنين ليكفر الله عنهم أسوأ الذي عملوا ويجزيهم أجرهم باحسن الذي كانوا يعملون) وقال تعالى (حتى إذا بلغ أشده وبلغ

أربعين سنة قال رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأصلح لي في ذريتي إني تبت إليك وإني من المسلمين أولئك الذين نتقبل عنهم أحسن ما عملوا ونتجاوز عن سيئاتهم في أصحاب الجنة)

ولكن الأنبياء صلوات الله عليهم هم الذين قال العلماء إنهم معصومون من الإصرار على الذنوب فأما الصديقون والشهداء والصالحون فليسوا بمعصومين وهذا في الذنوب الحقيقية وأما ما اجتهدوا فيه فتارة يصيبون وتارة يخطئون فإذا اجتهدوا فأصابوا فلهم أجران وإذا اجتهدوا واخطئوا فلهم أجر على اجتهداتهم وخطئهم مغفور لهم وأهل الضلال يجعلون الخطأ والاثم متلازمين فتارة يغفلون فيهم ويقولون إنهم معصومون وتارة يجفون عنهم ويقولون أنهم باغون بالخطأ وأهل العلم والایمان لا يعصمون ولا يؤثمون

ومن هذا الباب تولد كثير من فرق أهل البدع والضلال فطائفة سبت السلف ولعنهم لاعتقادهم أنهم فعلوا ذنوبا وأن من فعلها يستحق اللعنة بل قد يفسقونهم أو يكفرونهم كما فعلت الخوارج الذين كفروا على بن أبي طالب وعثمان بن عفان ومن تولاهما ولعنوهما وسبوهما واستحلوا قتلهما وهؤلاء هم الذين قال فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم (يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم وقراءته مع قراءتهم يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية) وقال صلى الله عليه وسلم (تمرق مارقة على فرقة من المسلمين فتقاتلها أولى الطائفتين لأجل الحق) وهؤلاء هم المارقة الذين مرقوا على أمير المؤمنين على بن أبي طالب وكفروا كل من تولاه وكان المؤمنون قد افترقوا فرقتين فرقة مع على وفرقه مع معاوية فقاتل هؤلاء عليا وأصحابه فوقع الأمر كما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم وكما ثبت عنه أيضا في الصحيح أنه قال عن الحسن ابنه (إن ابني هذا سيد وسيصلح الله به بين طائفتين عظيمتين من المسلمين) فأصلح الله به بين شيعة على وشيعة معاوية

وأثنى النبي صلى الله عليه وسلم على الحسن بهذا الصلح الذي كان على يديه وسماه سيديا بذلك لأجل أن ما فعله الحسن يحبه الله ورسوله ويرضاه الله ورسوله ولو كان الاقتتال الذي حصل بين المسلمين هو الذي أمر الله به ورسوله لم يكن الأمر كذلك بل يكون الحسن قد ترك الواجب أو الأحب إلى

الله وهذا النص الصحيح الصريح يبين أن ما فعله الحسن محمود مرضي لله ورسوله وقد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يضعه على فخذه ويضع أسامة بن زيد ويقول (

اللهم اني احبهما واحب من يحبهما (وهذا أيضا مما ظهر فيه محبته ودعوته صلى الله عليه وسلم
فإنهما كانا أشد الناس رغبة في الأمر الذى مدح النبي صلى الله عليه وسلم به الحسن وأشد
الناس كراهة لما يخالفه

وهذا مما يبين أن القتلى من أهل صفين لم يكونوا عند النبي صلى الله عليه وسلم بمنزلة الخوارج
المارقين الذين أمر بقتلهم وهؤلاء مدح الصلح بينهم ولم يأمر بقتلهم ولهذا كانت الصحابة والأئمة
متفقين على قتال الخوارج المارقين وظهر من علي رضى الله عنه السرور بقتلهم ومن روايته عن
النبي صلى الله عليه وسلم الأمر بقتلهم ما قد ظهر عنه وأما قتال الصحابة فلم يرو عن النبي
صلى الله عليه وسلم فيه أثر ولم يظهر فيه سرور بل ظهر منه الكآبة وتمنى أن لا يقع وشكر بعض
الصحابة وبرأ الفريقين من الكفر والنفاق وأجاز الترحم على قتلى الطائفتين وأمثال ذلك من
الأمر التي يعرف بها إتفاق على وغيره من الصحابة على أن كل واحدة من الطائفتين مؤمنة
وقد شهد القرآن بأن اقتتال المؤمنين لا يخرجهم عن الإيمان بقوله تعالى { وإن طائفتان من المؤمنين
اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله
فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا
بين أخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون }

فسماهم (مؤمنين) وجعلهم (إخوة) مع وجود الاقتتال والبغي
والحديث المذكور (إذا اقتتل خليفتان فأحدهما ملعون) كذب مفترى لم يروه أحد من أهل العلم
بالحديث ولا هو في شيء من دواوين الاسلام المعتمدة
و (معاوية) لم يدع الخلافة ولم يبايع له بما حين قاتل عليا ولم يقاتل على أنه خليفة ولا أنه
يستحق الخلافة ويقرون له بذلك وقد كان معاوية يقر بذلك لمن سأله عنه ولا كان معاوية
وأصحابه يرون أن يبتدوا عليا وأصحابه بالقتال ولا يعلوا
بل لما رأى على رضى الله عنه وأصحابه أنه يجب عليهم طاعته ومبايعته إذ لا يكون للمسلمين إلا
خليفة واحد وأنهم خارجون عن طاعته يمتنعون عن هذا الواجب وهم أهل شوكة رأى أن يقاتلهم
حتى يؤدوا هذا الواجب فتحصل الطاعة والجماعة
وهم قالوا إن ذلك لا يجب عليهم وأنهم إذا قوتلوا على ذلك كانوا مظلومين قالوا لأن عثمان قتل
مظلوما باتفاق المسلمين وقتلته في عسكر على وهم غالبون

لهم شوكة فإذا امتنعنا ظلمونا واعتدوا علينا وعلى لا يمكنه دفعهم كما لم يمكنه الدفع عن عثمان
وإنما علينا أن نبايع خليفة يقدر على أن ينصفنا ويبدل لنا الإنصاف

وكان في جهال الفريقين من يظن بعلي وعثمان ظنونا كاذبة برأ الله منها عليا وعثمان كان يظن بعلي أنه أمر بقتل عثمان وكان علي يحلف وهو البار الصادق بلا يمين أنه لم يقتله ولا رضى بقتله ولم يمالئ على قتله وهذا معلوم بلا ريب من علي رضى الله عنه فكان أناس من محبي علي ومن مبغضيه يشيعون ذلك عنه فمحبوه يقصدون بذلك الطعن على عثمان بأنه كان يستحق القتل وأن عليا أمر بقتله ومبغضوه يقصدون بذلك الطعن على علي وأنه أعان على قتل الخليفة المظلوم الشهيد الذى صبر نفسه ولم يدفع عنها ولم يسفك دم مسلم فى الدفع عنه فكيف فى طلب طاعته وأمثال هذه الأمور التى يتسبب بها الزائفون على المتشيعين العثمانية والعلوية وكل فرقة من المتشيعين مقرة مع ذلك بأنه ليس معاوية كفأ لعلي بالخلافة ولا يجوز أن يكون خليفة مع امكان استخلاف علي رضى الله عنه فإن فضل علي وسابقيته وعلمه ودينه وشجاعته وسائر فضائله كانت عندهم ظاهرة معروفة كفضل إخوانه أبي بكر وعمر وعثمان وغيرهم رضى الله عنهم

و لم يكن بقي من أهل الشورى غيره وغير سعد وسعد كان قد ترك هذا الأمر وكان الأمر قد انحصر فى عثمان وعلي فلما توفى عثمان لم يبق لها معين إلا على رضى الله عنه وإنما وقع الشر بسبب قتل عثمان فحصل بذلك قوة أهل الظلم والعدوان وضعف أهل العلم والايان حتى حصل من الفرقة والاختلاف ما صار يطاع فيه من غيره أولى منه بالطاعة ولهذا أمر الله بالجماعة والائتلاف ونهى عن الفرقة والاختلاف ولهذا قيل مايكرهون فى الجماعة خير مما يجمعون من الفرقة

وأما الحديث الذى فيه (أن عمارا تقتله الفئة الباغية) فهذا الحديث قد طعن فيه طائفة من أهل العلم لكن رواه مسلم فى صحيحه وهو فى بعض نسخ البخاري قد تأوله بعضهم على أن المراد بالباغية الطالبة بدم عثمان كما قالوا نبغى ابن عفان بأطراف الأسل وليس بشيء بل يقال ما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو حق كما قاله وليس فى كون عمارا تقتله الفئة الباغية ما ينافى ما ذكرناه فإنه قد قال الله تعالى { وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التى تبغى حتى تفيء إلى أمر الله فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم } فقد جعلهم مع وجود الاقتتال والبغى مؤمنين إخوة بل مع أمره بقتال الفئة الباغية جعلهم مؤمنين وليس كل ما كان

بغيا وظلما أو عدوانا يخرج عموم الناس عن الايمان ولا يوجب لعنتهم فكيف يخرج ذلك من كان من خير القرون

وكل من كان باغيا أو ظالما أو معتديا أو مرتكبا ما هو ذنب فهو (قسمان) متأول وغير متأول
فالمتأول المجتهد كأهل العلم والدين الذين اجتهدوا واعتقد بعضهم حل أمور واعتقد الآخر تحريمها
كما استحل بعضهم بعض أنواع الأشربة وبعضهم بعض المعاملات الربوية وبعضهم بعض عقود
التحليل والمتعة وأمثال ذلك فقد جرى ذلك وأمثاله من خيار السلف فهؤلاء المتأولون المجتهدون
غايبتهم أنهم مخطئون وقد قال الله تعالى { ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا } وقد ثبت في
الصحيح أن الله استجاب هذا الدعاء وقد أخبر سبحانه عن داود وسليمان عليهما السلام أنهما
حكما في الحرث وخص أحدهما بالعلم والحكم مع ثنائه على كل منهما بالعلم والحكم والعلماء
ورثة الأنبياء فإذا فهم أحدهم من المسألة ما لم يفهمه الآخر لم يكن بذلك ملوما ولا مانعا لما عرف
من علمه ودينه وإن كان ذلك مع العلم بالحكم يكون إثما وظلما والاصرار عليه فسقا بل متى
علم تحريمه ضرورة كان تحليله كفرا فالبغي هو من هذا الباب

أما إذا كان الباغي مجتهدا ومتأولا ولم يتبين له أنه باغ بل اعتقد أنه على الحق وإن كان مخطئا في
اعتقاده لم تكن تسميته (باغيا) موجبة لإثمه فضلا عن أن توجب فسقه والذين يقولون بقتال
البغاة المتأولين يقولون مع الأمر بقتالهم قتالنا لهم لدفع ضرر بغيهم لاعتقوبتهم بل للمنع من
العدوان ويقولون إنهم باقون على العدالة لا يفسقون ويقولون هم كغير المكلف كما يمنع الصبي
والجنون والناسي والمغمى عليه والنائم من العدوان أن لا يصدر منهم بل تمنع البهائم من العدوان
ويجب على من قتل مؤمنا خطأ الدية بنص القرآن مع أنه لا إثم عليه في ذلك وهكذا من رفع إلى
الامام من أهل الحدود وتاب بعد القدرة

عليه فاقام عليه الحد والتائب من الذنب كمن لا ذنب له والباغي المتأول يجلد عند مالك
والشافعي وأحمد ونظائره متعددة ثم بتقدير أن يكون (البغي) بغير تأويل يكون ذنبا والذنوب
تزول عقوبتها بأسباب متعددة بالحسنات الماحية والمصائب المكفرة وغير ذلك
ثم (إن عمارا تقتله الفئة الباغية) ليس نصا في أن هذا اللفظ لمعاوية وأصحابه بل يمكن أنه أريد
به تلك العصابة التي حملت عليه حتى قتلته وهي طائفة من العسكر ومن رضي بقتل عمار كان
حكمه حكمها ومن المعلوم أنه

كان في العسكر من لم يرض بقتل عمار كعبد الله بن عمرو بن العاص وغيره بل كل الناس كانوا
منكرين لقتل عمار حتى معاوية وعمرو
ويروى أن معاوية تأول أن الذي قتله هو الذي جاء به دون مقاتليه وأن عليا رد هذا التأويل

بقوله فنحن إذا قتلنا حمزة ولا ريب أن ما قاله على هو الصواب لكن من نظر في كلام المتناظرين من العلماء الذين ليس بينهم قتال ولا ملك وأن لهم في النصوص من التأويلات ما هو أضعف من معاوية بكثير ومن تأول هذا التأويل لم ير أنه قتل عمارا فلم يعتقد أنه باغ ومن لم يعتقد أنه باغ وهو في نفس الأمر باغ فهو متأول مخطئ

والفقهاء ليس فيهم من رأيه القتال مع من قتل عمارا لكن لهم قولان مشهوران كما كان عليهما أكابر الصحابة منهم من يرى القتال مع عمار وطائفته ومنهم من يرى الامساك عن القتال مطلقا وفي كل من الطائفتين طوائف من السابقين الأولين ففي القول الأول عمار وسهل بن حنيف وأبو أيوب وفي الثاني سعد بن أبي وقاص ومحمد بن مسلمة وأسامة بن زيد وعبد الله بن عمر ونحوهم ولعل أكثر الأكابر من الصحابة كانوا على هذا الرأي ولم يكن في العسكريين بعد علي أفضل من سعد بن أبي وقاص وكان من القاعدين

و (حديث عمار) قد يحتج به من رأى القتال لأنه إذا كان قاتلوه بغاة فالله يقول (فقاتلوا التي تبغى) والمتمسكون يحتجون بالأحاديث الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم في (أن القعود عن الفتنة خير من القتال فيها) وتقول إن هذا القتال ونحوه هو قتال الفتنة كما جاءت أحاديث صحيحة تبين ذلك وأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر بالقتال ولم يرض به وإنما رضي بالصلح وإنما أمر الله بقتال الباغي ولم يأمر بقتاله ابتداء بل قال (وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغى حتى تفيء إلى أمر الله فإن فاءت فاصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين) قالوا والافتتال الأول لم يأمر الله به ولا أمر كل من بغى عليه أن يقاتل من بغى عليه فإنه إذا قتل كل باغ كفر بل غالب المؤمنين بل غالب الناس لا يخلو من ظلم وبغى ولكن إذا اقتتل طائفتان من المؤمنين فالواجب الإصلاح بينهما وإن لم تكن

واحدة منهما مأمورة بالقتال فإذا بغت الواحدة بعد ذلك قوتلت لأنها لم تترك القتال ولم تجب إلى الصلح فلم يندفع شرها إلا بالقتال فصار قتالها بمنزلة قتال الصائل الذي لا يندفع ظلمه عن غيره إلا بالقتال كما قال النبي صلى الله عليه وسلم (من قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون دمه فهو شهيد ومن قتل دون دينه فهو شهيد ومن قتل دون حرمة فهو شهيد) قالوا فبتقدير أن جميع العسكر بغاة فلم نؤمر بقتالهم ابتداء بل أمرنا بالإصلاح

بينهم و (أيضا) فلا يجوز قتالهم إذا كان الذين معهم ناكلين عن القتال فإنهم كانوا كثيرين
الخلاف عليه ضعيفى الطاعة

له و (المقصود) أن هذا الحديث لا يبيح لعن أحد من الصحابة ولا يوجب فسقه وأما (أهل
البيت) فلم يسبوا قط والله الحمد ولم يقتل الحجاج أحدا من بنى هاشم وإنما قتل رجالا من
أشراف العرب وكان قد تزوج بنت عبد الله بن جعفر فلم يرض بذلك بنو عبد مناف ولا بنو
هاشم ولا بنو أمية حتى فرقوا بينه وبينها حيث لم يروه كفؤا والله أعلم **وسئل رحمه الله**
عن الفتن التى تقع من أهل البر وأمثالها فيقتل بعضهم بعضا ويستبيح بعضهم حرمة بعض فما
حكم الله تعالى فيهم
فأجاب الحمد لله هذه الفتن وأمثالها من أعظم المحرمات وأكبر المنكرات قال الله تعالى { يا أيها
الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا
واذكروا نعمة الله {

وهؤلاء الذين تفرقوا وإختلفوا حتى صار عنهم من الكفر ما صار وقد قال النبى (لا ترجعوا
بعدى كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض فهذا من الكفر وإن كان المسلم لا يكفر بالذنب قال
تعالى (وإن طائفتان من المؤمنين إقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الآخري فقاتلوا
التي تبغى حتى تفيء إلى أمر الله فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب
المقسطين إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون) فهذا حكم الله بين
المقتتلين من المؤمنين أخبر أنهم إخوة وأمر أولا بالإصلاح بينهم إذا إقتتلوا (فإن بغت إحداهما
على الآخري) ولم يقبلوا الإصلاح (فقاتلوا التي تبغى حتى تفيء إلى أمر الله فإن فاءت
فأصلحوا بينهما بالعدل) فأمر بالإصلاح بينهم بالعدل بعد أن (تفيء إلى أمر الله) أى ترجع
إلى أمر الله فمن رجع إلى أمر الله وجب أن يعدل بينه وبين خصمه ويقسط بينهما فقبل أن نقاتل
الطائفة الباغية وبعد إقتتالهما أمرنا بالإصلاح بينهما مطلقا لأنه لم تقهر إحدى الطائفتين بقتال

وإذا كان كذلك فالواجب أن يسعى بين هاتين الطائفتين بالصلح الذى أمر الله به ورسوله ويقال
لهذه ما تنقم من هذه ولهذه ما تنقم من هذه فإن ثبت على إحدى الطائفتين أنها إعتدت على
الآخري بإتلاف شيء من الأنفس والأموال كان عليها ضمان ما أتلفته وإن كان هؤلاء أتلفوا
لهؤلاء وهؤلاء أتلفوا لهؤلاء تقاصوا بينهم كما قال الله تعالى { كتب عليكم القصاص في القتلى
الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى وقد ذكرت طائفة من السلف أنها أنزلت فى مثل ذلك
فى طائفتين إقتتلتا فأمرهم الله بالمقاصة قال (فمن عفى له من أخيه شيء) والعفو الفضل فإذا

فضل لواحدة من الطائفتين شيء على الأخرى (فإتباع بالمعروف) والذي عليه الحق يؤديه بإحسان وإن تعذر أن تضمن واحدة للأخرى فيجوز أن يتحمل الرجل حمالة يؤديها لصالح ذات البين وله أن يأخذها بعد ذلك من زكاة المسلمين ويسأل الناس في إعانتة على هذه الحالة وإن كان غنيا قال النبي صلى الله عليه وسلم لقيصة بن مخارق الهلالي (يا قبيصة ان المسألة لا تحل الا لثلاثة رجل أصابته جائحة اجتاحت ماله فيسأل حتى يجد سدادا من عيش ثم يمسك ورجل أصابته فاقة فانه يقوم ثلاثة من ذوى الحجى من قومه فيقولون قد اصاب فلانا فاقة فيسأل حتى يجد قواما من عيش وسدادا من عيش ثم يمسك ورجل يحمل حمالة فيسأل حتى يجد حمالته ثم يمسك (والواجب على كل مسلم قادر ان يسعى فى الإصلاح بينهم ويأمرهم بما أمر الله به مهما أمكن

ومن كان من الطائفتين يظن انه مظلوم مبعى عليه فاذا صبر وعفى اعزه الله ونصره كما ثبت فى الصحيح عن النبي انه قال (ما زاد الله عبدا بعفو الا عزا وما تواضع احد لله الا رفعه الله ولا نقصت صدقة من مال) وقال تعالى { وجزاء سيئة سيئة مثلها فمن عفا وأصلح فأجره على الله { وقال تعالى { إنما السبيل على الذين يظلمون الناس ويبيغون فى الأرض بغير الحق أولئك لهم عذاب أليم ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور { فالباغى الظالم ينتقم الله منه فى الدنيا والآخرة فان البغى مصرعه قال بن مسعود ولو بغى جبل على جبل لجعل الله الباغى منهما ذكا ومن حكمة الشعر ** قضى الله ان البغى يصرع اهله ** وان الباغى تدور الدوائر ** ويشهد لهذا قوله تعالى { إنما بغيكم على أنفسكم متاع الحياة الدنيا { الآية وفى الحديث (ما من ذنب أحرى أن يعجل لصاحبه العقوبة فى الدنيا من البغى وما حسنة احرى ان يعجل لصاحبها الثواب من صلة الرحم) فمن كان من احدى الطائفتين باغيا ظالما فليتق الله وليتب ومن كان مظلوما مبعيا عليه وصبر كان له البشرى من الله قال تعالى { وبشر الصابرين { قال عمرو بن اوس هم الذين لا يظلمون اذا ظلموا وقد قال تعالى للمؤمنين فى حق عدوهم { وإن تصبروا وتتقوا لا يضركم كيدهم شيئا {

وقال يوسف عليه السلام لما فعل به اخوته ما فعلوا فصبر واتقى حتى نصره الله ودخلوا عليه وهو فى عزه { قالوا أئنك لأنت يوسف قال أنا يوسف وهذا أخى قد من الله علينا إنه من يتق ويصبر فإن الله لا يضيع أجر المحسنين { فمن إتقى الله من هؤلاء وغيرهم بصدق وعدل ولم يتعد حدود الله وصبر على اذى الآخر وظلمه لم يضره كيد الآخر بل ينصره الله عليه

وهذه الفتنة سببها الذنوب والخطايا فعلى كل من الطائفتين ان يستغفر الله ويتوب إليه فإن ذلك يرفع العذاب وينزل الرحمة قال الله تعالى { وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم وما كان الله معذبهم وهم يستغفرون } وفى الحديث عن النبى (من اكثر من الاستغفار جعل الله له من كل هم فرجا ومن كل ضيق مخرجا ورزقه من حيث لا يحتسب قال الله تعالى { الر كتاب أحكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير ألا تعبدوا إلا الله إني لكم منه نذير وبشير وأن استغفروا ربكم ثم توبوا إليه يمتعكم متاعا حسنا إلى أجل مسمى ويؤت كل ذي فضل فضله })

وسئل رحمه الله تعالى

عن طائفتين يزعمان أنهما من أمة محمد يتداعيان بدعوة الجاهلية كأسد وهلال وثعلبة وحرام وغير ذلك وبينهم أحقاد ودماء فإذا تراءت الفتتان سعى المؤمنون بينهم لقصد التآليف وإصلاح ذات البين فيقول أولئك الباغون إن الله قد أوجب علينا طلب الثأر بقوله { وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس } إلى قوله { والجروح قصاص } ثم إن المؤمنين يعرفونهم أن هذا الأمر يفضى إلى الكفر من قتل النفوس ونهب الأموال فيقولون نحن لنا عليهم حقوق فلا نفارق حتى نأخذ ثأرنا بسيوفهم ثم يحملون عليهم فمن إنتصر منهم بغى وتعدى وقتل النفس ويفسدون فى الأرض فهل يجب قتال الطائفة الباغية وقتلها بعد أمرهم بالمعروف أو ماذا يجب على الإمام أن يفعل بهذه الطائفة الباغية

فأجاب الحمد لله قتال هاتين الطائفتين حرام بالكتاب والسنة والإجماع حتى قال صلى الله عليه وسلم (إذا التقى المسلمان بسيفهما فالقاتل والمقتول فى النار قيل يا رسول الله هذا القاتل فما بال المقتول قال

أنه أراد قتل صاحبه) وقال (لا ترجعوا بعدى كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض) وقال (إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا فى بلدكم هذا فى شهركم هذا إلا ليلبلغ الشاهد منكم الغائب فرب مبلغ أوعى من سامع)

والواجب فى مثل هذا ما أمر الله به ورسوله حيث قال { وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التى تبغى حتى تفىء إلى أمر الله فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون } فيجب الإصلاح بين هاتين الطائفتين كما أمر الله تعالى والإصلاح له طرق

(منها) أن تجمع أموال الزكوات وغيرها حتى يدفع فى مثل ذلك فإن الغرم لإصلاح ذات البين

يبيح لصاحبه أن يأخذ من الزكاة بقدر ما غرم كما ذكره الفقهاء من أصحاب الشافعي وأحمد وغيرهما كما قال النبي لقبیصة بن محارق (إن المسألة لا تحل إلا لثلاثة لرجل تحمل حمالة فيسأل حتى يجد حمالته ثم يمسك ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله فيسأل حتى يجد سدادا من عيش ثم يمسك ورجل أصابته فاقة حتى يقوم ثلاثة من ذوى الحجى من قومه فيقولون قد أصابت فلانا فاقة فيسأل

حتى يجد قواما من عيش وسدادا من عيش ثم يمسك وما سوى ذلك من المسألة فإنه يأكله صاحبه سحتا)
ومن طرق الصلح أن تعفو إحدى الطائفتين أو كلاهما عن بعض ما لها عند الأخرى من الدماء والأموال { فمن عفا وأصلح فأجره على الله إنه لا يحب الظالمين }
ومن طرق الصلح أن يحكم بينهما بالعدل فينظر ما أتلفته كل طائفة من الأخرى من النفوس والأموال فيتقاصان (الحر بالحر والعبد بالعبد والأثنى بالأثنى) وإذا فضل لإحدهما على الأخرى شيء فإتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان فإن كان يجهل عدد القتلى أو مقدار المال جعل الجھول كالمعدوم وإذا إدعت إحدهما على الأخرى بزيادة فإما أن تحلفها على نفى ذلك وإما أن تقيم البينة وإما تمتنع عن اليمين فيقضى برد اليمين أو النكول
فإن كانت احدى الطائفتين تبغى بأن تمتنع عن العدل الواجب ولا تجيب إلى أمر الله ورسوله وتقاتل على ذلك أو تطلب قتال الأخرى واتلاف النفوس والأموال كما جرت عادتهم به فإذا لم يقدر على كفها إلا بالقتل قوتلت حتى تفيء إلى أمر الله وان امكن ان تلزم بالعدل بدون القتال

مثل ان يعاقب بعضهم او يحبس او يقتل من وجب قتله منهم ونحو ذلك عمل ذلك ولا حاجة إلى القتال وأما قول القائل ان الله اوجب علينا طلب الثأر فهو كذب على الله ورسوله فان الله لم يوجب على من له عند أخيه المسلم المؤمن مظلمة من دم او مال او عرض ان يستوفى ذلك بل لم يذكر حقوق الآدميين في القرآن الا ندب فيها إلى العفو فقال تعالى { والجروح قصاص فمن تصدق به فهو كفارة له } وقال تعالى { فنصف ما فرضتم إلا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح } وأما قوله تعالى { وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص فمن تصدق به فهو كفارة له ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون } فهذا مع انه مكتوب على بنى اسرائيل وان كان حكمنا كحكمهم مما لم ينسخ من الشرائع فالمراد بذلك التسوية في الدماء بين المؤمنين كما قال النبي (المسلمون تتكافأ دماؤهم وهم يد على من سواهم) فالنفس بالنفس (وان كان القاتل رئيسا

مطاعا من قبيلة شريفة والمقتول سوقى طارف وكذلك ان كان كبيرا وهذا صغيرا او هذا غنيا وهذا فقيرا وهذا عربيا وهذا عجميا او هذا هاشميا وهذا قرشيا وهذا رد لما كان عليه

أهل الجاهلية من انه اذا قتل كبير من القبيلة قتلوا به عددا من القبيلة الأخرى غير قبيلة القاتل
واذا قتل ضعيف من قبيلة لم يقتلوا قاتله اذا كان رئيسا مطاعا فأبطل الله ذلك بقوله { وكتبنا
عليهم فيها أن النفس بالنفس } فالمكتوب عليهم هو العدل وهو كون النفس بالنفس اذ الظلم
حرام واما استيفاء الحق فهو إلى المستحق وهذا مثل قوله { ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه
سلطانا فلا يسرف في القتل } أي لا يقتل غير قاتله
وأما إذا طلبت احدى الطائفتين حكم الله ورسوله فقالت الأخرى نحن نأخذ حقنا بأيدينا في هذا
الوقت فهذا من أعظم الذنوب الموجبة عقوبة هذا القاتل الظالم الفاجر واذا امتنعوا عن حكم الله
ورسوله ولهم شوكة وجب على الأمير قتلهم وان لم يكن لهم شوكة عرف من امتنع من حكم الله
ورسوله والزم بالعدل

وأما قولهم لنا عليهم حقوق من سنين متقدمة فيقال لهم نحن نحكم بينكم في الحقوق القديمة
والحديثه فان حكم الله ورسوله يأتي على هذا
وأما من قتل احدا من بعد الاصطلاح او بعد المعاهدة والمعاقدة فهذا يستحق القتل حتى قالت
طائفة من العلماء انه يقتل حدا ولا يجوز العفو عنه لأولياء المقتول وقال الأكثرون بل قتله
قصاص والخيار فيه إلى أولياء المقتول

وان كان الباغي طائفة فانهم يستحقون العقوبة وان لم يمكن كف صنيعهم الا بقتلهم قوتلوا وإن
امكن بما دون ذلك عوقبوا بما يمنعه من البغي والعدوان ونقض العهد والميثاق قال (ينصب
لكل غادر لواء يوم القيامة عند استه بقدر غدرته فيقال هذه غدره فلان) وقد قال تعالى { فمن
عفي له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان ذلك تخفيف من ربكم ورحمة فمن
اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم } قالت طائفة من العلماء المعتدى هو القاتل بعد العفو فهذا
يقتل حتما وقال آخرون بل يعذب بما يمنعه من الاعتداء والله أعلم **وسئل رحمه الله تعالى**
عن أقوام لم يصلوا ولم يصوموا والذي يصوم لم يصل وما لهم حرام يأخذون اموال الناس ويكرمون
الجار والضعيف ولم يعرف لهم مذهب وهم مسلمون
فأجاب الحمد لله هؤلاء وان كانوا تحت حكم ولاية الأمور فانه يجب ان يأمرهم بإقامة الصلاة
ويعاقبوا على تركها وكذلك الصيام وان اقرروا بوجوب الصلاة الخمس وصيام رمضان والزكاة
المفروضة والا فمن لم يقر بذلك فهو كافر وان اقرروا بوجوب الصلاة وامتنعوا عن اقامتها عوقبوا

يقيمونها ويجب قتل كل من لم يصل اذا كان بالغاً عاقلاً عند جماهير العلماء كمالك والشافعي
واحمد وكذلك تقام عليهم الحدود
وان كانوا طائفة ممتنعة ذات شوكة فانه يجب قتالهم حتى يلتزموا اداء الواجبات الظاهرة والمتواترة
كالصلاة والصيام والزكاة وترك المحرمات كالزنا والربا وقطع الطريق ونحو ذلك ومن لم يقر بوجوب
الصلاة والزكاة فإنه كافر يستتاب فان تاب والا قتل ومن لم يؤمن بالله ورسوله واليوم الآخر
والجنة والنار فهو كافر أكفر من اليهود والنصارى وعقوق الوالدين من الكبائر الموجبة للنار
وسئل رحمه الله تعالى

عن أقوام مقيمون في الثغور يغيرون على الأرمن وغيرهم ويكسبون المال ينفقون على الخمر والزنا
هل يكونون شهداء اذا قتلوا
فأجاب الحمد لله ان كانوا انما يغيرون على الكفار المحاربين فانما الأعمال بالنيات وقد قالوا يا
رسول الله الرجل يقاتل شجاعة ويقاتل حمية ويقاتل رياء فأى ذلك في سبيل الله فقال (من قاتل
لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله) فان كان احدهم لا يقصد الا اخذ المال

وانفاقه في المعاصي فهؤلاء فساق مستحقون للوعيد وان كان مقصودهم ان تكون كلمة الله هي
العليا ويكون الدين لله فهؤلاء مجاهدون لكن إذا كانت لهم كبائر كان لهم حسنات وسيئات واما
ان كانوا يغيرون على المسلمين الذين هناك فهؤلاء مفسدون في الأرض محاربون لله ورسوله
مستحقون للعقوبة البليغة في الدنيا والآخرة والله أعلم **وسئل رحمه الله تعالى**

عن جندي مع أمير وطلع السلطان إلى الصيد ورسم السلطان بنهب ناس من العرب وقتلهم
فطلع إلى الجبل فوجد ثلاثين نفراً فهربوا فقال الأمير سوقوا خلفهم فردوا عليهم ليحاربوا فوقع
من الجندي ضربة في واحد فمات فهل عليه شيء ام لا
فأجاب الحمد لله رب العالمين اذا كان هذا المطلوب من الطائفة المفسدة الظلمة الذين خرجوا
عن الطاعة وفارقوا الجماعة وعدوا على المسلمين في دمائهم واموالهم بغير حق وقد طلبوا ليقام
فيهم أمر الله ورسوله فهذا الذي عاد منهم مقاتلاً يجوز قتاله ولا شيء على من قتله على الوجه
المذكور بل المحاربون يستوى فيهم المعاون والمباشر عند جمهور الأئمة كأبي حنيفة ومالك واحمد
فمن كان معاوناً كان حكمة حكمهم

وسئل رحمه الله تعالى

عن (الأخوة) التي يفعلها بعض الناس في هذا الزمان والتزام كل منهم بقوله ان مالي مالك ودمي دمك وولدي ولدك ويقول الآخر كذلك ويشرب احدهم دم الآخر فهل هذا الفعل مشروع ام لا واذا لم يكن مشروعاً مستحسنًا فهل هو مباح ام لا وهل يترتب على ذلك شيء من الاحكام الشرعية التي تثبت بالاخوة الحقيقية ام لا وما معنى الاخوة التي اخى بها النبي بين المهاجرين والانصار فأجاب الحمد لله رب العالمين هذا الفعل على هذا الوجه المذكور ليس مشروعاً باتفاق المسلمين وانما كان أصل الاخوة ان النبي اخى بين المهاجرين والانصار وحالف بينهم في دار انس بن مالك كما أخى بين سعد بن الربيع وعبد الرحمن بن عوف حتى قال سعد لعبد الرحمن خذ شطر مالي واختر إحدى زوجتي حتى اطلقها وتنكحها فقال عبد الرحمن بارك الله لك في مالك واهلك دلوئي على السوق وكما أخى بين سلمان الفارسي وأبي الدرداء وهذا كله في الصحيح

وأما ما يذكر بعض المصنفين في (السيرة) من ان النبي اخى بين علي وأبي بكر ونحو ذلك فهذا باطل باتفاق اهل المعرفة بحديثه فانه لم يؤاخ بين مهاجر ومهاجر وانصاري وانصاري وإنما اخى بين المهاجرين والانصار وكانت المؤاخاة والمخالفة يتوارثون بها دون أقاربهم حتى انزل الله تعالى (وأولو الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله) فصار الميراث بالرحم دون هذه المؤاخاة والمخالفة وتنازع العلماء في مثل هذه المخالفة والمؤاخاة هل يورث بها عند عدم الورثة من الأقارب والموالى على قولين (احدهما) يورث بها وهو مذهب ابي حنيفة واحمد في احدى الروايتين لقوله تعالى (والذين عقدت إيمانكم فآتوهم نصيبهم) (والثاني) لا يورث بها بحال وهو مذهب مالك والشافعي واحمد في الرواية المشهورة عند اصحابه وهؤلاء يقولون هذه الآية منسوخة وكذلك تنازع الناس هل يشرع في الاسلام ان يتأخى اثنان ويتحالفا كما فعل المهاجرون والانصار فقيل ان ذلك منسوخ لما رواه مسلم في صحيحه عن جابر ان النبي قال (لا حلف في الاسلام وما كان من حلف في الجاهلية فلم يزده الاسلام الا شدة) ولأن الله قد جعل المؤمنين اخوة بنص القرآن وقال النبي (المسلم اخو

المسلم لا يسلمه ولا يظلمه والذي نفسي بيده لا يؤمن احدكم حتى يحب لأخيه من الخير ما يحبه لنفسه فمن كان قائماً بواجب الايمان كان اخا لكل مؤمن ووجب على كل مؤمن ان يقوم بحقوقه وان لم يجر بينهما عقد خاص فان الله ورسوله قد عقدا الاخوة بينهما بقوله { إنما المؤمنون إخوة } وقال النبي صلى الله عليه وسلم (وددت اني قد رأيت اخواني)

ومن لم يكن خارجا عن حقوق الايمان وجب ان يعامل بموجب ذلك فيحمد على حسناته ويؤلى عليها وينهى عن سيئاته ويجانب عليها بحسب الامكان وقد قال النبي (انصر اخاك ظالما او مظلوما) قلت يا رسول الله انصره مظلوما فكيف انصره ظالما قال (تمنعه من الظلم فذلك نصرك اياه)

والواجب على كل مسلم ان يكون حبه وبغضه وموالاته ومعاداته تابعا لأمر الله ورسوله فيحب ما أحبه الله ورسوله ويبغض ما ابغضه الله ورسوله ويؤلى من يؤلى الله ورسوله ويعادى من يعادى الله ورسوله ومن كان فيه ما يؤلى عليه من حسنات وما يعادى عليه من سيئات عومل بموجب ذلك كفساق اهل الملة اذ هم مستحقون للثواب والعقاب والموالاتة والمعاداتة والحب والبغض بحسب ما فيهم من البر والفجور فان (فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره

وهذا مذهب اهل السنة والجماعة بخلاف الخوارج والمعتزلة وبخلاف المرجئة والجهمية فان اولئك يميلون إلى جانب وهؤلاء إلى جانب واهل السنة والجماعة وسط ومن الناس من يقول تشرع تلك المؤاخاة والمخالفة وهو يناسب من يقول بالتوارث بالمخالفة

لكن لا نزاع بين المسلمين في أن ولد احدهما لا يصير ولد الآخر بارثه مع أولاده والله سبحانه قد نسخ التبنى الذي كان في الجاهلية حيث كان يتبنى الرجل ولد غيره قال الله تعالى { ما جعل الله لرجل من قبلين في جوفه وما جعل أزواجكم اللاتي تظاهرون منهن أمهاتكم وما جعل أدعياءكم أبناءكم } وقال تعالى { ادعوهم لأبائهم هو أقسط عند الله فإن لم تعلموا آباءهم فإخوانكم في الدين }

وكذلك لا يصير مال كل واحد منهما مالا للآخر يورث عنه ماله فان هذا ممتنع من الجانيين ولكن اذا طابت نفس كل واحد منهما بما يتصرف فيه الآخر من ماله فهذا جائز كما كان السلف يفعلون وكان احدهما يدخل بيت الآخر ويأكل من طعامه مع غيبته لعلمه بطيب نفسه بذلك كما قال تعالى { أو صديقكم } وأما شرب كل واحد منهما دم الآخر فهذا لا يجوز بحال واقل ما في ذلك مع النجاسة التشبيه باللذين يتآخيان متعاونين على الاثم والعدوان

اما على فواحش او محبة شيطانية كمحبة المردان ونحوهم وان اظهروا خلاف ذلك من اشتراك في الصنائع ونحوها واما تعاون على ظلم الغير وأكل مال الناس بالباطل فان هذا من جنس مؤاخاة بعض من ينتسب إلى المشيخة والسلوك للنساء فيواخى احدهم المرأة الاجنبية ويخلو بها وقد أقر طوائف من هؤلاء بما يجري بينهم من الفواحش فمثل هذه المؤاخاة وأمثالها مما يكون فيه تعاون

على ما نهي الله عنه كائنا ما كان حرام بإتفاق المسلمين
وإنما النزاع في مواخاة يكون مقصودهما بما التعاون على البر والتقوى بحيث تجمعهما طاعة الله
وتفرق بينهما معصية الله كما يقولون تجمعنا السنة وتفرقنا البدعة فهذه التي فيها النزاع فأكثر
العلماء لا يرونها إستغناء بالمواخاة الايمانية التي عقدها الله ورسوله فان تلك كافية محصلة لكل
خير فينبغي ان يجتهد في تحقيق اداء واجباتها اذ قد اوجب الله للمؤمن على المؤمن من الحقوق ما
هو فوق مطلوب النفوس ومنهم من سوغها على الوجه المشروع اذا لم تشتمل على شيء من
مخالفة الشريعة

وأما أن تقال على المشاركة في الحسنات والسيئات فمن دخل منهما الجنة ادخل صاحبه ونحو
ذلك مما قد يشترطه بعضهم على بعض فهذه الشروط وأمثالها لا تصح ولا يمكن الوفاء بها فان
الشفاعة لا تكون

الا بإذن الله والله اعلم بما يكون من حالهما وما يستحقه كل واحد منهما فكيف يلزم المسلم ما
ليس إليه فعله ولا يعلم حاله فيه ولا حال الآخر ولهذا نجد هؤلاء الذين يشترطون هذه الشروط
لا يدرون ما يشترطون ولو إستشعر احدهم انه يؤخذ منه بعض ماله في الدنيا فالله أعلم هل كان
يدخل فيها ام لا

وبالجملة فجميع ما يقع بين الناس من الشروط والعقود والمخالفات في الأخوة وغيرها ترد إلى
كتاب الله وسنة رسوله فكل شرط يوافق الكتاب والسنة يوفى به و (من اشترط شرطا ليس في
كتاب الله فهو باطل وان كان مائة شرط كتاب الله أحق وشرطه أوثق) فمتى كان الشرط يخالف
شرط الله ورسوله كان باطلا مثل ان يشترط ان يكون ولد غيره ابنه أو عتق غيره مولاه أو ان ابنه
أو قريبه لا يرثه أو أنه يعاونه على كل ما يريد وينصره على كل من عاداه سواء كان بحق أو
بباطل أو يطيعه في كل ما يأمره به أو انه يدخله الجنة ويمنعه من النار مطلقا ونحو ذلك من
الشروط واذا وقعت هذه الشروط وفي منها بما امر الله به ورسوله ولم يوف منها بما نهي الله عنه
ورسوله وهذا متفق عليه بين المسلمين وفي المباحات نزاع وتفصيل ليس هذا موضعه

وكذا في شروط البيوع والهبات والوقوف والندور وعقود البيعة للأئمة وعقود المشايخ وعقود
المتآخين وعقود اهل الانساب والقبائل وامثال ذلك فانه يجب على كل احد ان يطيع الله
ورسوله في كل شيء ويجتنب معصية الله ورسوله في كل شيء ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق

ويجب ان يكون الله ورسوله احب إليه من كل شيء ولا يطيع الا من آمن بالله ورسوله والله أعلم
